



الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1990/22/Add.1

24 January 1990

ARABIC

Original : ENGLISH/SPANISH

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السادسة والأربعون

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في أي جزء
من العالم مع إشارة خاصة إلى البلدان والاقاليم
المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم التابعة

حالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي

تقرير أعده المقرر الخاص السيد س. آموس واكو ،
عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٨/١٩٨٨

إضافة

تقرير عن الزيارة التي قام بها المقرر الخاص إلى كولومبيا
بشأن حالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي
(١١ - ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩)

المحتويات

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١	٤ - ١	أولاً- مقدمة
		ثانياً- حالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي
٣	٢٠- ٥	في السياق الحالي المتسم بالعنف
١٠	٣١-٣١	ثالثاً- معلومات إحصائية تلقاها المقرر الخاص.....
		رابعاً- حالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي
٢٢	٥٠-٢٢	التي أبلغ بها المقرر الخاص.....
٢٢	٢٧-٢٢	ألف - المذابح.....
٢٦	٤٦-٢٨	باء - قطاعات عرضة بشكل خاص للتأثر.....
		جيم - حملة مكافحة التمرد وانعكاساتها على
٢٢	٥٠-٤٧	السكان المدنيين.....
٢٤	٥٩-٥١	خامساً- الإجراءات التي اتخذتها الحكومة.....
٣٩	٧٤-٦٠	سادساً- الاستنتاجات والتوصيات.....

أولاً - مقدمة

١ - في رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، وجهت حكومة كولومبيا الدعوة للمقرر الخاص لزيارة هذا البلد فيما يتعلق بالتقارير عن حالات الإعدام باجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي التي كان المقرر الخاص قد أحالها اليها . وتمت الزيارة الى كولومبيا في الفترة من ١١ الى ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ .

٢ - وخلال الزيارة ، استقبل المقرر الخاص في بوغوتا من قبل وزيري الخارجية والداخلية ، ورئيس المحكمة العليا وقضاها الآخرين ، ورئيس مجلس الدولة ، والقائد العام للقوات المسلحة ، ومساعد الأمين العام لوزارة الدفاع ، والمدعي العام للدولة والوكيل المنتدب للدفاع عن حقوق الانسان ، والمعني بشؤون القوات المسلحة والمسؤول حالياً عن مهام وظيفة الوكيل المنتدب للشرطة الوطنية ، وكذلك مستشاري رئاسة الجمهورية لشؤون الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها ، وللتنمية الاجتماعية وللمصالحة ، وإعادة التأهيل والتطبيع . كما استقبله نائب مدير ومدير مخابرات قسم الأمن الاداري ونائب مدير ومدير التحقيق الجنائي . وأثناء وجود المقرر الخاص في بوكارامانغا بمقاطعة سانتاندر استقبله كل من أمين الشؤون السياسية للحكم المحلي ومدير التحقيقات الجنائية والممثل البلدي المحلي لحقوق الانسان (personero) وأعضاء مكتب المدعي العام في بوكارامانغا . وفي كل من بوغوتا وبوكارامانغا ، اتيحت للمقرر الخاص فرصة عقد جلسات للاستماع الى عدد كبير من الشهود ، وأقارب وأصدقاء ضحايا حالات الإعدام باجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي ، وممثلي منظمات حقوق الانسان ، ونقابات العمال ، وكذلك ممثلي الاحزاب السياسية ونقابة المحامين ووسائل الاعلام . وكما حدث في الزيارات المماثلة السابقة حاول أعضاء الوفد ضمن الفترة القصيرة المتاحة لهم ، أن يستمعوا الى وجهات نظر متعددة متنوعة حول الوضع المعقد الخاص بحالات الإعدام باجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي في كولومبيا ، أبعادها ممثلو قطاعات مختلفة من الحياة السياسية ، والقانونية ، والدينية ، والفكرية في كولومبيا .

٣ - إن التقرير الحالي عن الزيارة يعكس المحادثات التي أجراها المقرر الخاص في كولومبيا والمعلومات الشفوية والكتابية التي تلقاها حول حالات الإعدام باجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي والنواحي المتعلقة بها . ويصف الفصل الثاني باختصار جوانب العنف الذي في سياقه يجب النظر الى مشكلة حالات الإعدام باجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي في كولومبيا . ويصف الفصل الثالث الخصائص الاساسية لحالات الإعدام باجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي التي تمكن المقرر الخاص من دراستها بالتفصيل أثناء زيارته ويعطي تقويماً للأدلة التي تلقاها ، وكذلك معلومات إحصائية مفيدة .

ويحتوي الفصل الرابع على الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة المشكلة المطروحة كما تم شرحها له أثناء زيارته . أما الملاحظات الختامية والتوصيات فهي واردة في الفصل الخامس من التقرير .

٤ - ويؤكد المقرر الخاص أن يؤكد أنه تلقى من الحكومة تعاوناً قيماً للغاية سواء خلال التحضير لزيارته أم أثناء قيامه بها ولا سيما من وزارة الشؤون الخارجية التي قامت بتنسيق أمور الزيارة . وكان تعاون الحكومة رائعاً جديراً بالتنويه بالنظر للوضع الأمني السائد في البلاد في وقت زيارة المقرر الخاص . فقد تمت تلبية كل طلبات اللقاء مع المسؤولين ونظمتها الوزارة المذكورة بكفاءة كبيرة ، ولم يواجه أعضاء البعثة أية عقبات في استقبال ممثلي المنظمات غير الحكومية ، والشهود وأقارب ضحايا حالات الإعدام باجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي . ورغم اهتمام المقرر الخاص بزيارة آبارتادو ، وأورابا ، وبارانكابيرميخا وميديلين ، فإن الوضع الأمني قد حال دون أداء تلك الزيارة . وعلى كل حال ، فقد قامت الحكومة خلال وقت قصير بالترتيب لزيارتين بديلتين لكل من بوكارامانغا في سانتاندار .

ثانياً - حالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي
في السياق الحالي المتسم بالعنف

٥ - لا يمكن مناقشة حالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي في كولومبيا دون تقديم وصف مختصر على الأقل للسياق الذي تحدث فيه والذي اكتسبت فيه حجمها الحالي المثير للغزغ . وبقدر ما تشكل هذه الحالات ، ومعها حالات الاختفاء أكبر مظهر مأساوي للعنف الذي يعصف بكولومبيا اليوم ، فإن أية محاولة لفهمها خارج إطار المشكلة الأعم المتمثلة في العنف محكوم عليه بالفشل . وعلى كل حال ، فإنه ليس من السهل أبداً شرح مشكلة العنف المعقدة بمختلف أسبابه وأشكاله . ويتضح تعقيد المشكلة من عدد كبير من العوامل ، مثل تنوع الصراعات التي تشملها ، ومن ثم كثرة الأشخاص الذين تطالهم ، وتباين أنماط العنف والسلوك والفوارق الإقليمية التي تجعل أي تعميم صعباً ، والتقلب السريع والمستمر للتحالفات السياسية والعسكرية بين مختلف الأشخاص والمسؤولين عن أعمال العنف^(١) .

٦ - إن وجود نظام سياسي مستقر وديمقراطي ، مصحوب بدرجة كبيرة من العنف ، السياسي والعادي معاً ، هو إحدى السمات المميزة لتاريخ كولومبيا كجمهورية . وفي بعض الحالات - كما حدث خلال العقد الممتد من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٥٨ - وصل العنف السياسي إلى أبعاد مأساوية أودى بحياة آلاف الأشخاص . إن الحرب الأهلية بين حزبي الأحرار والمحافظين ، والمعروفة باسم "la violencia" وضعت أوزارها عندما توصل حزبا الأغلبية التقليديان إلى اتفاق سياسي شامل تعهدا بموجبه أن يتناوبا الحكم كل أربع سنوات وأن يشتركا بصورة متساوية في إدارة شؤون الدولة . وأدت الاتفاقية السياسية التي وضعت حداً للعنف إلى إعادة الاستقرار لمؤسسات كولومبيا ، غير أنها في الوقت نفسه خلقت أوضاعاً يتم فيها في المستقبل استبعاد كل المجموعات غير المنضوية تحت حظيرة الأحرار والمحافظين الاشتراكيين إلى خارج النظام السياسي . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن انتهاء الحرب الأهلية لم يعط القوات المسلحة احتكاراً للسلطة . ورغم أن غالبية المقاتلين الأحرار من المفاوضين تمّ تسريحهم وسلموا أسلحتهم ، فإن بعضهم لم يفعل ذلك ، ليس لأسباب سياسية فحسب ، بل لأنهم كانوا قد اعتادوا على الحرب أيضاً ، ورفضوا التخلي عن نمط الحياة المرتبط بها .

٧ - ثم إن مجموعات المفاوضين الأحرار من الناجين من الحرب الأهلية ، شكلت نواة حركات المفاوضين التي نشأت في كولومبيا ، كما في بقية أنحاء أمريكا اللاتينية خلال الستينات . ولقد تزايدت حروب المفاوضين في كافة أراضي كولومبيا ، فلم تقتصر على مناطق التواجد العسكري القليل ، بل امتدت كذلك إلى مناطق الصراع الاجتماعي الحاد . ولهذا السبب ، فإن المناطق حديثة الاستيطان التي تتميز بقلّة التواجد

العسكري ، وحالة اجتماعية صعبة ، مثل ماغدالينا ميديو وما يسمى بالسهول الغربية ، صارت مناطق رئيسية لعمليات حرب المفاويز . إن أهم مناطق القتال اليوم هي المناطق التي تشهد أكبر الصراعات الاجتماعية .

٨ - وأهم حركة للمفاويز هي القوات المسلحة الثورية الكولومبية المرتبطة بالحزب الشيوعي . وهي نشيطة في المناطق الريفية وتنتشر على ما يقرب من ٤٠ جبهة قتال تتخلل جميع أراضي البلاد . ونفوذها السياسي أعظم ما يكون بين الفلاحين ، وأهم مطالبها هي الأرض . ولقد اشتركت القوات المسلحة الثورية الكولومبية في مفاوضات السلام مع الرئيس بيتانكور (١٩٨٣ - ١٩٨٦) ، وفي ذلك السياق ، شكلت الاتحاد الوطني كجبهة سياسية - كوسيلة للاندماج في العملية الديمقراطية . وعندما انهارت مفاوضات السلام عام ١٩٨٥ ، عادت القوات المسلحة الثورية الكولومبية الى العمل المسلح . وقد بدأت مؤخراً في إجراء محادثات مع حكومة الرئيس باركو (١٩٨٦ - ١٩٩٠) لمناقشة إطار لإجراء مفاوضات سلام جديدة .

٩ - وهناك منظمتان هامتان أخريان للمقاتلين المفاويز هما جيش التحرير الشعبي وجيش التحرير الوطني . وهاتان المجموعتان ، مثل القوات المسلحة الثورية الكولومبية ، تأسستا في بداية الستينات . فجيش التحرير الشعبي نشيط في مقاطعة قرطبة وفي إقليم أوروببا في أنطيوكيا الشمالية ، وفي المنطقة المتاخمة لبنما . وفي السنوات الأخيرة شهدت هذه المنطقة المنتجة للموز نمواً اقتصادياً سريعاً ، على عكس أجور العمال المنخفضة ، وشبه انعدام حقوقهم العمالية . ومن جهة أخرى ، فإن جيش التحرير الوطني نشيط في شمال شرق كولومبيا ، التي هي منطقة منتجة للنفط بصورة أساسية . وغالبا ما يختطف هذا الجيش كبار موظفي شركات النفط في الاقليم وينسف أنابيب النفط ، ومطلبه الأساسي هو إعادة التفاوض حول عقود النفط الحالية بين الدولة والشركات الأجنبية . ومن بين مجموعات المفاويز الأخرى مجموعة م-١٩ (M-19) التي شكلت عام ١٩٧٠ كرد على تلاعب مزعوم بالانتخابات في ذلك العام ، وكذلك منظمة ريكاردو فرانكو كوماندو ، ومنظمة كوينتين لامي ، اللتين تقتصر عضويتهما على السكان الأصليين .

١٠ - ولعل المواجهة بين القوات المسلحة وحركات المفاويز خلال العقود الثلاثة الماضية كانت أحد المصادر الرئيسية للعنف في كولومبيا - ليس فقط فيما يتعلق بضحايا هذه المواجهات المسلحة ، بل وكذلك بالنسبة للمدنيين الذين قتلوا نتيجة هذه المواجهة رغم أنهم لم يكونوا تابعين لأي من الطرفين . وضحايا العنف الذي خلقته حركات المفاويز هم بصورة رئيسية أفراد قوات الأمن . بيد أن من بين الضحايا أيضاً كثير من المدنيين من طبقات اجتماعية مختلفة ممن كانوا يعارضون المفاويز بطريقة أو بآخرى . وبالإضافة الى الأعمال التي تنتهك حقوق الانسان ، مثل حالات الاعدام بإجراءات

موجزة أو الإعدام التعسفي ، لجأ المفاوضين الى ممارسات تنطوي على تجاوزات مؤذية كالسلب والابتزاز ، وهي ممارسات رفضها السكان بتصميم في عدة حالات .

١١ - ولقد ظلت كولومبيا خاضعة عملياً لحالة حصار منذ نهاية الحرب الأهلية . وعهدت حكومات متعاقبة للجيش بدور متنامٍ لم يقتصر على مكافحة التمرد ، بل والحفاظ على النظام العام بصورة عامة . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك فقدان الشرطة لاستقلالها الذاتي إذ أنها أصبحت تابعة لوزارة الدفاع التي يتولى مسؤوليتها عادة لواء في القوات المسلحة . وكجزء من هذه العملية ، تمّ ، تدريجياً ، اضعاف الآلية التي توفر الحماية من التجاوزات المحتملة من قبل قوات المحافظة على النظام . إن مكافحة التمرد والمخدرات ، تحت غطاء قانون الأمن الذي سنه الرئيس توريساي آيالا (١٩٧٨ - ١٩٨٢) قد ساعد على توسيع اشتراك العسكريين في إدارة الشؤون العامة . وضمن هذا السياق بدأت توجه الاتهامات ضد قوات الأمن والنظام بأنها تمارس الاحتجاز التعسفي ، والتعذيب ، كما ظهرت أولى حالات الإعدام بإجراءات موجزة واختفاء المفاوضين المزعومين أو المتعاطفين معهم . إن توسيع نطاق اختصاص العسكريين ليشمل حالات مدنية لم يساعد على الحد من التجاوزات التي أُبلغ عن وقوعها . وخلال الثمانينات لم يقتصر التفاقم الكبير على مكافحة التمرد ، بل شمل زيادة في عدد الاتهامات الموجهة ضد قوات الأمن والنظام بأنها تنتهك حقوق الإنسان ، ولا سيما فيما يتعلق بحالات الإعدام بإجراءات موجزة ، أو الإعدام التعسفي .

١٢ - وشجعت قوات الأمن والنظام على تأسيس "مجموعات الفلاحين للدفاع عن النفس" ، كجزء من مكافحة التمرد . وتعززت هذه المجموعات من قبل الذين تعرضوا للمعاناة نتيجة تجاوزات وممارسات المفاوضين ، وكذلك من قبل الذين رأوا في تلك الممارسات تهديداً لمصالحهم . وكانت هذه المجموعات في الأساس دفاعية بطبيعتها حتى العقد الحالي . وتمتعت هذه المجموعات بدعم قوات الأمن والنظام التي زودتها بالأسلحة والدعم التعسفي ، فأخذت تلعب دوراً هاماً في بعض المناطق كوزن اجتماعي مدني مضاد لحركة المفاوضين والمنظمات الاجتماعية المنشقة . وخلال العقد الحالي على أية حال فإن المجموعات الفلاحية للدفاع عن النفس ، وخصوصاً تحت تأثير التطور الحديث نسبياً لتجارة المخدرات ، تحولت في كثير من الحالات الى منظمات سياسية - عسكرية ذات طبيعة هجومية . وفي هذا الصدد لعبت هذه المجموعات دوراً فعالاً جداً لم تقتصر أهميته بشكل خاص على مكافحة التمرد ، بل امتدت أيضاً لتشمل تدمير منظمات اجتماعية منشقة كانت ، رغم عدم ارتباطها بالمتطرفين مباشرة ، تتفق معها على الأقل في التشكك بالنظام القائم . وهذه المجموعات تعرف الآن بصورة شائعة بأنها مجموعات شبه عسكرية (٢) .

١٣ - وقد تشكلت هذه المجموعات لأول مرة في منطقة ماغدالينا ميديو ولكن أنشطتها أخذت تمتد الى أقاليم أخرى من البلاد . ولم يكن وجودها معروفاً في بادئ الأمر ، بل ظلت زمناً طويلاً محلّ التباس بينها وبين المجموعات الفلاحية للدفاع عن النفس . وأثناء مناقشة برلمانية في عام ١٩٨٧ زعم وزير الدفاع آنذاك بأن وجود مثل هذه المجموعات للدفاع عن النفس كان مسموحاً به بموجب القانون رقم ٤٨ لعام ١٩٦٨ الذي كان قد أكد المرسوم رقم ٣٣٩٨ لعام ١٩٦٥ . وقد دافع عن هذه الحجة وزير العدل آنذاك ، الذي اعترف بحق المزارعين ومربي الحيوانات والفلاحين في الدفاع عن أنفسهم ضد المفاويز . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، عُزل الجنرال ساموديو من منصبه كوزير للدفاع بعد أن اعترض علناً على سياسة الرئيس المتعلقة بمكافحة التمرد وتبنت فكرة شن حرب شاملة ضد المفاويز . وبعد وقت قصير من عزل الجنرال ساموديو من وزارة الدفاع ، قام الجنرال مانويل خايمي غويريرو باز بشجب علني لما يسمى المجموعات شبه العسكرية فيما كان أول استنكار يصدر عن القوات المسلحة ضد هذه المجموعات .

١٤ - وفي عام ١٩٨٨ قام قسم الأمن الإداري - وهو جهاز المخابرات المسؤول مباشرة أمام رئيس الجمهورية - بإعداد قائمة ضمت ١٥٣ من هذه المجموعات^(٣) . غير أن المعتقد أن عددها أقل من ذلك ، ما دام كثير منها يعمل في أقاليم مختلفة باستعمال أسماء مختلفة . وقد اشتدت الحركات شبه العسكرية في أوائل وأواسط الثمانينات في أقاليم اشترى فيها تجار المخدرات قطعاً كبيرة من أراضي الرعي . ونظراً لوجود المفاويز في تلك المناطق ، فقد كان من الممكن شراء الأرض بأسعار رخيصة جداً . ولكن تجار المخدرات رفضوا دفع الإتاوة التي فرضها المفاويز وقرروا بدلاً من ذلك أن يمولوا ويحشدوا المجموعات الفلاحية للدفاع عن النفس لإنهاء نشاط المفاويز ، خصوصاً بتدمير قواعد الدعم الاجتماعي والسياسي لهم في المنطقة . وهكذا فإن الضحايا الرئيسيين للمجموعات شبه العسكرية لم يكونوا من قوات المفاويز بل من الزعماء النقابيين والسياسيين اليساريين الذين يعملون بصورة قانونية وعلنية في مناطق الصراع العنيف . ففي بعض مناطق ماغدالينا ميديو ، مثلاً ، كان عمل المجموعات شبه العسكرية فعالاً الى درجة أنه لم يعد هناك أثر لوجود المفاويز ولا لاية منظمة سياسية بديلة ذات قواعد شعبية .

١٥ - إن الزيادة التي طرأت مؤخراً على عدد حالات الإعدام باجراءات موجزة والإعدام التعسفي للقادة النقابيين ، ولا سيما التابعين منهم لاتحاد نقابات عمال كولومبيا ، والقادة والمناضلين اليساريين ، وخصوصاً المنتسبين للاتحاد الوطني - هذه الزيادة المعزوة للمجموعات شبه العسكرية لا يمكن فهمها فقط من زاوية تغفل تجار المخدرات في أقاليم معينة يسودها صراع اجتماعي و/أو مسلح . ويظهر أن العنف شبه العسكري قد استُخدم ليس لتدمير منظمات القواعد الشعبية ونسف قواعد الدعم السياسي المفترضة

للمفاوضين فحسب ، بل وكذلك لوقف جهود انفتاح النظام السياسي ، ولمنع ادماج مجموعات المفاوضين في العملية السياسية الديمقراطية . ففي أثناء حكم الادارة السابقة ، قام الرئيس بيليساريو بيتانكور (١٩٨٢ - ١٩٨٦) بمحاولة طموحة لعقد صلح مع مجموعات المفاوضين ودمجها في العملية الديمقراطية . ورغم أن المحاولة فشلت ، فليس من شك في أنها تمتعت بادىء الامر بشيء من النجاح . فقد تحقق وقف لاطلاق النار ، إن لم يكن مع كل مجموعات المفاوضين ، فمع أهمها على الاقل . واتخذت الخطوات الاولى لفتح النظام السياسي لقوى كانت في السابق مستبعدة منه . وكان تأسيس الاتحاد الوطني في عام ١٩٨٥ - وهي جبهة سياسية تضم منتسبي القوات المسلحة الثورية الكولومبية وغيرها من المجموعات اليسارية - احد معالم الطريق الهامة على هذا الصعيد . ونظراً للتعصب المتطرف على كلا جانبي المجال السياسي ، فإن السلام الهش الدقيق الذي حققه الرئيس بيتانكور قد انتهى في عام ١٩٨٥ بمأساة المحكمة التي تبعتها تزايد مفرغ في العنف شبه العسكري وعودة موجة حرب المفاوضين ، وهذان اتجاهان قد يقودان كولومبيا الى حرب أهلية أخرى إن لم يتم كبح جماحهما .

١٦ - وقد علم المقرر الخاص من منظمات غير حكومية مختلفة بأنه قبل عدة شهور من انتهاء عملية السلام في أواخر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، كانت المجموعات شبه العسكرية قد بدأت حملة إبادة انتقائية للحركيين السياسيين اليساريين ، ولا سيما أولئك التابعين للاتحاد الوطني . وبهذه الطريقة ، يظهر أن المجموعات اليمينية الأكثر تطرفاً قد عززت مواقع أعضاء حركة المفاوضين الذين لم يكونوا يشقون بعملية سلام بيتانكور ، وكانوا كذلك على استعداد لتخريبها . وكانت عبارة "الحرب القذرة" هي المستعملة لوصف العنف شبه العسكري الذي راح يستهدف منذ ذلك الحين جماعات المعارضة اليسارية ومنظمات القواعد الشعبية المرتبطة بها . ورغم فشل برنامج الرئيس بيتانكور للسلام والنهاية المفجعة التي آل اليها فإن الرئيس فيرجيلسو باركو (١٩٨٦ - ١٩٩٠) لم يدخر جهداً في استئناف مفاوضات السلام مع مجموعات المفاوضين . ورغم أن هذه المفاوضات قد حققت تقدماً أبطأ من مفاوضات سلفه ، وتزايد العنف في عهده باطراد ، فإن الادارة الحالية لها فضل تحقيق إنجاز هام فيما يتعلق بالمجموعات م - ١٩ (M-19) ، التي وافقت على إلقاء السلاح والاندماج في العملية الديمقراطية . وإذا استطاعت الدولة أن تضمن سلامة المفاوضين السابقين وتتجنب الإبادة الانتقائية من النوع الذي وُجّه ضد الاتحاد الوطني في السنوات الاخيرة ، فإن من المحتمل أن تشجع مجموعات مفاوضين أخرى للسير على خطى مجموعة ال (م - ١٩) ، وبذلك يتم القضاء على أحد المصادر الرئيسية للعنف في كولومبيا ، والتي تغذي وتعزز أشكالاً أخرى من العنف . إن جميع منظمات المفاوضين ، باستثناء جيش التحرير الوطني ، تجري حالياً محادثات مع الحكومة .

١٧ - إن العنف الذي تمارسه المجموعات شبه العسكرية لم يكن موجهاً حصراً ضد أعضاء المعارضة اليساريين المتهمين بالتعاطف أو التعاون مع المفاويز ، بل طال كذلك - وإلى حد متزايد في السنوات الأخيرة - مناضلي حزبي الأحرار والمحافظين الاشتراكيين ، ليس فقط بصفتهم قادة نقابيين وحركيين سياسيين ، كما كان الحال في الآونة الأخيرة بالنسبة لمرشح حزب الأحرار لرئاسة الجمهورية ، لويس كارلوس غالان ، ولكن بصورة أساسية باعتبارهم موظفين عامين . وهكذا سعى مهربي المخدرات إلى تحييد المسؤولين في جهاز الدولة ممن لم يُبدوا استعداداً معهم . إن العدد الكبير من الموظفين العاميين الذين سقطوا ضحايا المجموعات شبه العسكرية لا يعكس فقط مدى المقاومة للتأثير الخبيث لمهربي المخدرات وحلفائهم ، بل وأيضاً عجز الدولة عن تقديم الحماية للأشخاص أثناء قيامهم بواجبهم . فالقائمة الطويلة من الموظفين العاميين الذين سقطوا ضحايا المجموعات شبه العسكرية المرتبطة بتجارة المخدرات تشمل وزير العدل ، وأحد المدعين العاميين للجمهورية و ٢٠٠ عضو من السلك القضائي ، حسب شهادة الرابطة الوطنية للقضاة^(٤) . كما أن من المثير للفرع عدد الموظفين العاميين ، ولا سيما من السلك القضائي ، الذين تلقوا تهديدات بالقتل فاضطروا إلى التخلي عن وظائفهم ، بل وإلى مغادرة البلاد في حالات كثيرة ليُجَنَّبوا أنفسهم الاغتيال . بل إن المجموعات شبه العسكرية قد تجرأت عملياً على اغتيال جميع أعضاء لجنة قضائية شكلت خصيصاً للتحقيق في بعض المذابح المنسوبة لهذه المجموعات في ماغدالينا ميديو . وأما الأعضاء الثلاثة الذين بقوا على قيد الحياة من بين أعضاء تلك اللجنة الخمسة عشر فهم الآن مهددون بالموت ، ورغم الحماية الرسمية المقدمة لهم ، فإن لديهم أسباباً وجيهة للخشية على حياتهم^(٥) .

١٨ - واستناداً إلى مصادر رسمية ، فإن المجموعات شبه العسكرية لم تتلق دعماً مالياً هاماً من مهربي المخدرات فحسب ، بل حصلت أيضاً على تدريب عسكري على أيدي مرتزقة ألمان ، واسرائيليين ، وأمريكيين شماليين . وقدم قسم الأمن الإداري معلومات سرية عن وجود معسكرات تدريب لمثل هذه المجموعات في إقليم ماغدالينا ميديو ، وعن وجود مرتزقة مسؤولين عن تقديم التدريب العسكري هناك^(٦) . وفيما بعد ، وفي ١٩٨٩ ، كشف قسم الأمن الإداري علناً هويات تسعة مدربين اسرائيليين وعشرة بريطانيين يقدمون تدريباً عسكرياً للمجموعات شبه العسكرية^(٧) .

١٩ - وكما سيرد في الفصل الثالث ، فإن التحقيقات التي أجرتها السلطة القضائية ، ومكتب المدعي العام للجمهورية وقسم الأمن الإداري قد كشفت في عدد كبير من الحالات عن أن أفراد قوات الأمن والنظام يشتركون عملياً في المنظمات شبه العسكرية ، وقدمت أيضاً مزيداً من التفاصيل عن تنظيم وتمويل تلك المجموعات . وعلى سبيل المثال ، فإن قسم الأمن الإداري يقول بأن إحدى المجموعات العاملة في بويرتو بويكا متنكرة في

زَيّ مجموعة للدفاع عن النفس تسمى "رابطة الفلاحين ومربي الماشية في ماغدالينا ميديو"، تتمتع بتعاون فعلي من آمر ونائب آمر القاعدة العسكرية في بويرتو كالديرون، ومفوضي الشرطة في لادورادا، كالداس، وبويرتو بويكا، بويكا. ويعتقد المصدر نفسه أن كلاً من عمدة بويرتو بويكا والمدعي العام الاقليمي في هوندا بمقاطعة توليما يتعاونان مع هذه المجموعة - ولدى المجموعة ما يقرب من ثلاثمائة قاتل مستأجر، وأكثر من مائة مركبة آلية، بما فيها الطائرات الصغيرة. وفي بلد يسوده العنف مثل كولومبيا، حيث يوجد أكثر من مليون قطعة من السلاح الناري في أيدي الأشخاص العاديين، يسهل شراء خدمات قاتل مأجور. وفي بعض الحالات، ذهبت المجموعات شبه العسكرية الى أبعد من ذلك وزودت القتل المستأجرين بالتدريب العسكري. واستناداً الى قسم الأمن الاداري، فإن المجموعة شبه العسكرية التي تعمل باسم "رابطة الفلاحين ومربي الماشية في ماغدالينا ميديو" نشيطة في جميع أنحاء ماغدالينا ميديو وكذلك في أنحاء من محافظات أنطيوكيا، وبويكا، وكالداس، وسانتاندر. أما بالنسبة لتمويلها فإن قسم الأمن الاداري يقول إنها تتلقى دعماً ليس فقط من مهربسي المخدرات، بل كذلك من مربي المواشي والمزارعين الذين يخصصون بعض وقتهم لزراعة الكوكايين تحت غطاء أنشطة زراعية مشروعة أخرى^(٨).

٣٠ - ويتضح من المعلومات الاضافية التي تلقاها المقرر الخاص أن الاقاليم الرئيسية التي تعمل فيها المجموعات شبه العسكرية هي تلك التي فيها تواجد عسكري قوي، وأنه لم يرد حتى الآن ما يفيد حدوث مواجهات بين مثل هذه المجموعات وبين قوات حفظ الأمن والنظام. وكما هو مبين أدناه، فإن المعلومات المتاحة توضح أن تزايد حالات الإعدام باجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي مرتبطة بازدياد أنشطة المجموعات شبه العسكرية. وإن المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان، سواء أكانت كولومبية أم أجنبية، تعزو الى هذه المجموعات أكبر عدد من اغتيالات المدنيين وكذلك المسؤولية الأساسية عن المذابح التي وقعت في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩. أما الاغتيالات الجماعية التي يكون ضحاياها في العادة من الفلاحين العزل، فإنها تطور حديثاً، وإشارة الى تزايد العنف بصورة مثيرة للفرع في كولومبيا. ولهذا السبب فإن الاعتراف الرسمي بوجود مجموعات شبه عسكرية وتحديد معسكرات تدريبها ومدربيها العسكريين الاجانب هما حدثان جديران بالثناء. وإن التدابير اللاحقة التي سيتم تحليلها في الفصل الرابع سوف توضح عزم الحكومة على تدمير المنظمات شبه العسكرية.

شالسا - معلومات إحصائية تلقاها المقرر الخاص

٢١- ظل الاغتيالات ، طيلة سنوات كثيرة ، هو السبب الرئيسي في هلاك السكان البالغين في كولومبيا . ومن المنطقي أن الاغتيالات لم تكن جميعها بدوافع سياسية . واستنادا إلى مستشار رئيس الجمهورية لحقوق الإنسان ، فإن عشرة بالمائة فقط من حالات الاغتيالات في كولومبيا دوافعها سياسية ، وتندرج بطريقة أو بأخرى في فئة العنف المنظم . ومع ذلك ، فإن عدد ضحايا العنف السياسي مرتفع جدا ، حسبما يتضح من الجدول الأول:

الجدول الأول
ضحايا الموت العنيف في الصراع السياسي والعسكري
*
(١٩٨٨-١٩٨٩)

المجموع	١٩٨٩	١٩٨٨	الفئة
٤ ٢٥٦	١ ٥١٨	٢ ٧٣٨	اغتيالات سياسية
٥٦٢	٢٨٩	٢٧٢	اغتيالات "لتنظيف المجتمع"
١ ٦١٣	٥٣٠	١ ٠٨٢	وفيات في صدامات مسلحة
٦ ٤٣١	٢ ٣٣٧	٤ ٠٩٤	مجموع الوفيات العنيفة

المصدر: Justicia y Paz, Boletín informativo, vol. 1, No. 4, and vol. 2, Nos. 1, 2 and 3, Comisión intercongregacional de Justicia y Paz, Bogotá .
* تشمل الأرقام الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

٢٢- إن الجدول الأول يوضح عدد الوفيات العنيفة الناجمة عن الصراع السياسي والعسكري في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ ، وتندرج الوفيات العنيفة في فئة الاغتيالات السياسية ، والاغتيالات "لتنظيف المجتمع" ، والوفيات في صدامات عسكرية . واستنادا إلى مصدر المعلومات الذي استقيت منه هذه الأرقام ، فإن الاغتيالات السياسية هي تلك التي يدفع إليها عدم التسامح إزاء الأفكار أو الممارسات المناقضة لتلك التي يتبناها القاتل (القاتل) ، أو تلك التي توضح أكثر الأساليب تطرفا لقمع الأساليب المشروعة التي يتبعها الأشخاص لبيان ظلماتهم أو لتنظيم أنفسهم . وعمليات الاغتيالات ، حتى وإن كانت غير واضحة ، تُعْتَبَرُ سياسيةً أيضا بسبب منطقة الصراع التي تحدث فيها ، وكذلك بعض الصفات المميزة للضحايا ، والطريقة التي يتم بها التنفيذ ، والعلامات الأخرى التي تشير إلى دافع سياسي . إن ثلثي حالات الموت العنيف فيما بين

كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ وأيلول/سبتمبر ١٩٨٩ تندرج في هذه الفئة . واستنادا إلى المصدر نفسه ، فإن جرائم القتل المرتكبة "لتنظيف المجتمع" هي اغتيالات يستخدم فيها العنف لمحق المتسولين والبغايا ، والجانحين ، والمعتوهين ، ومدمني المخدرات وغيرهم من الأشخاص الذين يمثلون مشكلة للمجتمع ، حسب الأفكار النازية الجديدة . وخلال الفترة موضوع البحث ، كانت هذه الفئة تمثل أقل من عشرة بالمائة من حالات الموت العنيف . وأخيرا ، فإن الوفيات في العمليات العسكرية - بالاستناد إلى المصدر نفسه - هي تلك التي تقع أثناء صدام عسكري ، إما بين أفراد القوات المتحاربة ، أو من الضحايا المدنيين الذين يقعون بين نارين . وفي هذه الفئة ، كما هي الحال في الاغتيالات السياسية ، انخفض عدد الضحايا في السنة الماضية ليس فقط نتيجة لعدم توفر الأرقام عن الربع الأخير من عام ١٩٨٩ ، ولكن نتيجة أيضا ، فيما يرجح ، للتدابير التي اتخذتها الحكومة ضد ما يسمى بالمجموعات شبه العسكرية ، وبسبب التقدم في مفاوضات السلام بين الحكومة ومجموعات المفاوضين المختلفة .

٢٣- ويقدم الجدول الثاني معلومات حول القطاع الاجتماعي الذي ينتمي إليه الضحايا في الفئتين الأوليين من الجدول الأول ، أي الاغتيالات السياسية والاغتيالات "لتنظيف المجتمع" . ومن المهم إبداء تحفظين فيما يتعلق بالجدول الثاني . أولهما أن الأرقام تشمل أيضا ضحايا الاختفاء القسري أو غير الطوعي الذين وصل عددهم حسب المصدر نفسه إلى ٢١٠ في عام ١٩٨٨ و ٩٩ في عام ١٩٨٩ . وثانيهما أنه لم يتم تحديد القطاع الاجتماعي لجميع الضحايا ، ولهذا السبب فإن المجاميع في الجدولين الأول والثاني لا تتطابق ، حتى ولو أضيفت إلى مجاميع الجدول الأول الأرقام المتعلقة بالاختفاء القسري أو غير الطوعي ، المدرجة في الجدول الثاني .

٢٤- يوضح الجدول الثاني أن الفلاحين هم القطاع الاجتماعي الذي تعرض لأشد الضرر من جراء العنف السياسي وأنهم يشكلون نسبة مئوية عالية من مجموع ضحايا الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي . ومن بين قطاعات المجتمع المتضررة بشكل بالغ العمال ذوو الياقات البيضاء ، وهم قطاع كان الوحيد ، مع الفنيين ، الذي شهد زيادة في عدد ضحاياه في عام ١٩٨٩ بالمقارنة مع العام الذي سبقه . وكان جل العمال ذوي الياقات البيضاء الذين قتلوا من المشتغلين في القطاع العام ، وهكذا فإن من المحتمل جدا أن تكون الزيادة الحادة في عدد ضحايا هذا القطاع مرتبطة بطريقة ما بالتدابير الجذرية التي اتخذتها الحكومة عام ١٩٨٩ بحق ما يسمى بالمجموعات شبه العسكرية ، وبشكل أكثر تحديدا ، بحق تهريب المخدرات .

٢٥- وكما ذكر في الفصل الثاني ، فإن هناك ظاهرة حديثة العهد نوعا ما ، وهي القتل الجماعي أو المذابح . ويحتوي الجدولان الثالث والرابع على معلومات عن قتل أربعة أشخاص أو أكثر في الوقت نفسه خلال عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ على التوالي . كما يبين الجدولان مكان وتاريخ المذابح ، وعدد ومهن الضحايا والقوات التي قيل إنها مسؤولة عن كل مذبح ، حسب مصادر المعلومات .

الجدول الثاني
ضحايا الاغتيال في الصراع السياسي ، حسب القطاع الاجتماعي
(١) (١٩٨٨-١٩٨٩)

القطاع الاجتماعي	١٩٨٨	١٩٨٩	المجموع
السكان الاملليون	٥٠	٤٤	٩٤
الفلاحون	٨٤٠	٤٥٦	١ ٢٩٦
العمال الصناعيون	١٩٨	١١١	٣٠٨
العمال ذوو الياقات البيضاء	٣٣٧	٦٠٣	٩٣٠
الطلاب	٤٨	٣٤	٨٢
العمال المشتغلون لحسابهم (ب)	٣١٨	٢٠٥	٤٢٣
الفنيون	٨٩	١٠٨	١٩٧
الجائحون ومن هم على الهامش	٢٣٣	١٨٧	٤٢٠

المصدر: Justicia y Paz, Boletín informativo, vol. 1, No. 4, and vol. 2, Nos. 1, 2 and 3, Comisión intercongregacional de Justicia y Paz, Bogotá.

(١) تضم البيانات الواردة في هذا الجدول أيضا ضحايا الاختفاء القسري أو غير الطوعي الذين وصل عددهم ، حسب المصدر نفسه ، إلى ٢١٠ في عام ١٩٨٨ و ٩٩ في عام ١٩٨٩ . غير أنها لا تضم ضحايا الصراع المسلح . وأرقام عام ١٩٨٩ تمثل الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر .

(ب) هذه الفئة تشمل أشخاصا من بينهم أرباب العمل ، والتجار ، وأصحاب المزارع ، ومربي المواشي .

الجدول الثالث
المذابح الواقعة خلال سنة ١٩٨٨
(أربع ضحايا أو أكثر)

التاريخ	القوات التي يزعم أنها مسؤولة	المهنة	عدد الضحايا	المكان
١/٨	الماфия	غير معروفة	٨	١ - إنفيغادو ، أنطيوخيا
١/١١	مجموعة شبه عسكرية	فلاحون	٦	٢ - سان پابلو ، بوليفار
١/٢١	مقاوير	صيادو سمك	٨	٣ - بويرتونا ، أنطيوخيا
٢/١	مجموعة شبه عسكرية	فلاحون	٩	٤ - بويرتوسوغاموسو ، سانتاندر
٢/٣	مجموعة شبه عسكرية	فلاحون	٦	٥ - كواراتوبوكاس ، سانتاندر
٢/١٦	مجموعة شبه عسكرية	فلاحون	٧	٦ - باخو بوتومايو ، كاستانه
٢/٢١	مجموعة شبه عسكرية	فلاحون	١٤	٧ - پنياليتو ، ميتا
٢/٢٥	غير معروفة	فلاحون	٨	٨ - سيرا بريا ، سيزار
٢/٢٨	مجموعة شبه عسكرية	غير معروفة	٥	٩ - بوكامارانغا ، سانتاندر
٣/١	مقاوير	فلاحون	٨	١٠ - سيرانيغادا ، سانتا مارتا
٣/٢	غير معروفة	فلاحون	٦	١١ - شيفورودو ، أنطيوخيا
٣/٤	مجموعة شبه عسكرية	فلاحون	٢٠	١٢ - كورالو ، أورابا ، أنطيوخيا
٤/٣	مجموعة شبه عسكرية	فلاحون	٢٨	١٣ - ميخور إسكوينا ، قرطبة
٤/٤	غير معروفة	فلاحون	٥	١٤ - فيلانويغا ، كاسناره
٤/١١	مجموعة شبه عسكرية	فلاحون	٢٥	١٥ - كوكتيوس ، توربو ، أنطيوخيا
٤/١١	مقاوير	فلاحون	٦	١٦ - فيلانويغا ، كاسناره
٤/١٨	عسكرية	فلاحون	٥	١٧ - روزان ، كوكا
٤/١٨	غير معروفة	فلاحون	٥	١٨ - تشاباريل ، طوليمبا
٤/٢٤	غير معروفة	فلاحون	٥	١٩ - فاليدوپار ، سيزار
٥/١٠	غير معروفة	فلاحون	٥	٢٠ - بوغوتا

الجدول الثالث (تابع)

التاريخ	القوات التي يزعم أنها مسؤولة	المهنة	عدد الضحايا	المكان
٥/١٠	مجموعة شبه عسكرية	فلاحون	٦	٢١- إل ياري ، كاكويتا
٥/١٧	مجموعة شبه عسكرية	فلاحون	٥	٢٢- آربوليداس ، سانتاندر الشمالية
٥/١٩	عسكرية	فلاحون	١٢	٢٣- سان فنسنت دي شوكوري ، سانتاندر
٥/٢٢	غير معروفة	فلاحون	٥	٢٤- إيتاغوي ، أنطيوخيا
٥/٢٤	عسكرية	فلاحون	٦	٢٥- لافورتونا ، بارانكا ، سانتاندر
٥/٢٦	مجموعة شبه عسكرية	هامشيون	٥	٢٦- ميديلين ، أنطيوخيا
٦/٦	غير معروفة	فلاحون	٥	٢٧- بيلين ، آنداكويز ، كاكويتا
٦/٧	غير معروفة	فلاحون	٥	٢٨- آنديز ، أنطيوخيا
٦/١٠	مجموعة شبه عسكرية	هامشيون	١٢	٢٩- بوكارامانغا ، سانتاندر
٦/١٤	مجموعة شبه عسكرية	عمال مناجم	١٨	٣٠- سان رافائيل ، أنطيوخيا
٦/٢٤	غير معروفة	فلاحون	٧	٣١- بانيكويتا ، كوكا
٧/١	مجموعة شبه عسكرية	هامشيون	٦	٣٢- مونسيراتي ، بوغوتا
٧/٤	مجموعة شبه عسكرية	فلاحون	٦	٣٣- بويرتوبارا ، سانتاندر
٧/٤	مجموعة شبه عسكرية	عمال صناعيون	١١	٣٤- أوتانتشييه ، بويكا
٧/٥	مجموعة شبه عسكرية	فلاحون	١٧	٣٥- إل كاستيو ، ميتا
٧/١١	مافيا	عسكريون سابقون	٥	٣٦- ميديلين ، أنطيوخيا
٧/١١	مجموعة شبه عسكرية	فلاحون	٥	٣٧- سيناغا ، ماغدالينا
٧/٢	مجموعة شبه عسكرية	فلاحون	٥	٣٨- بريفيخي ، ماغدالينا
٧/٢٠	مجموعة شبه عسكرية	فلاحون	١٢	٣٩- ياريمما ، سانتاندر
٧/٢١	عسكرية	فلاحون	٥	٤٠- تشاباريل ، طوليمما
٧/٢٢	مجموعة شبه عسكرية	فلاحون	٨	٤١- بويرتوليبرتادور ، قرطبة

الجدول الثالث (تابع)

التاريخ	القوات التي يزعم أنها مسؤولة	المهنة	عدد الضحايا	المكان
٨/١٢	مجموعة شبه عسكرية	فلاحون	٥	٤٢- إل كارمن ، سانتاندر
٨/٢٢	غير معروفة	فلاحون	٩	٤٣- ياكوبي ، كونديناماركا
٨/٢٣	مفاوض	فلاحون	١١	٤٤- سايزا ، قرطبة
٨/٢٨	غير معروفة	تجار	٥	٤٥- ميديلين ، أنطيوكيا
٨/٢٩	مجموعة شبه عسكرية	فلاحون	٤	٤٦- شيفورودو ، أنطيوكيا
٨/٣٠	غير معروفة	فلاحون	٦	٤٧- بويرتولوبيز ، ميتا
٨/٣٠	مجموعة شبه عسكرية	فلاحون	١٦	٤٨- إل طوماطة ، قرطبة
٩/٢	مجموعة شبه عسكرية	فلاحون	٤	٤٩- پوپايان ، كوكا
٩/٨	مافيا	أهالي	٥	٥٠- بوكاس دي ساتيفا ، نارينيو
٩/٩	ملأ الأراضي	أهالي	٥	٥١- أولايهيريرا ، نارينيو
٩/١٢	مجموعة شبه عسكرية	فلاحون	٤	٥٢- سان أندريس دي سوتافينتو ، قرطبة
٩/١٥	مجموعة شبه عسكرية	فلاحون	٤	٥٣- إل پلايون ، سانتاندر
٩/٢٤	مجموعة شبه عسكرية	فلاحون	٤	٥٤- كوينتشيا ، ريسارالدا
٩/٢٧	مجموعة شبه عسكرية	فلاحون	٥	٥٥- فيلاريكا ، طولما
٩/٢٩	مجموعة شبه عسكرية	فلاحون	١٩	٥٦- بويرتو بويكا ، بويكا
٩/٣٠	مجموعة شبه عسكرية	عمال صناعيون	٥	٥٧- طوربو ، أنطيوكيا
١٠/٢	مفاوض	عسكريون	١٢	٥٨- قرطاجنة دل تشايرا ، كاكويكا
١٠/٢	مفاوض	مدنيون	٤	٥٩- قرطاجنة دل تشايرا ، كاكويكا
١٠/٤	مفاوض	جنود	١٦	٦٠- إل پوخيل ، كاكويكا
١٠/٥	مفاوض	عسكريون	٤	٦١- بويرتو ويلتشيز ، سانتاندر
١٠/٦	مفاوض	عسكريون	٦	٦٢- سيريتو ، سانتاندر
١٠/١٤	مافيا	غير معروفة	٧	٦٣- ميديلين ، أنطيوكيا
١٠/١٨	مجموعة شبه عسكرية	فلاحون	٥	٦٤- كوبارال ، ميتا

الجدول الثالث (تابع)

المكان	عدد الضحايا	المهنة	القوات التي يزعم أنها مسؤولة	التاريخ
٦٥- غوايا بال دل بينيون ، كنديناماركا	٥	فلاحون	مفاوير	١٠/٢٥
٦٦- إل كاستيللو ، ميتا	٥	فلاحون	مجموعة شبه عسكرية	١١/٦
٦٧- سيكوفيا ، أنطيوخيا	٤٣	سكان	مجموعة شبه عسكرية	١١/١١
٦٨- قرطبة ، قرطبة	٧	فلاحون	مجموعة شبه عسكرية	١١/١٣
٦٩- بارانكا ، سانتاندر	٤	غير معروفة	مجموعة شبه عسكرية	١١/١٧
٧٠- غرانادا ، ميتا	٥	فلاحون	مجموعة شبه عسكرية	١١/٢١
٧١- كاناليت ، قرطبة	٥	فلاحون	مجموعة شبه عسكرية	١١/٢٥
٧٢- پويرتو فالديفيا	٧	غير معروفة	مجموعة شبه عسكرية	١٢/٤
٧٣- أوريهويكا ، ماغدالينا	٤	غير معروفة	غير معروفة	١٢/٥

المصدر: Colombia: Violencia, Derechos Humanos y Refugio Interno, Servicio Universitario Mundial, Comité Nacional SUM-Colombia, Bogotá, 1989 and Informativo analítico de la situación de los derechos humanos en Colombia, issues for 1988 y 1989, Corporación Colectivo de Abogados "José Alvear Restrepo", Bogotá.

الجدول الرابع

المذابح الواقعة في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ١٩٨٩
(أربع ضحايا أو أكثر)

المكان	عدد الضحايا	المهنة	القوات التي يزعم أنها مسؤولة	التاريخ
١ - پويرتو فالديفيا ، أنطيوخيا	٤	عمال صناعيون	مجموعة شبه عسكرية	١/١
٢ - بيتانيا ، أنطيوخيا	٤	عمال صناعيون	مجموعة شبه عسكرية	١/٢
٣ - أورابا ، أنطيوخيا	٤	عمال صناعيون	مجموعة شبه عسكرية	١/٢

الجدول الرابع (تابع)

المكان	عدد الضحايا	المهنة	القوات التي يزعم أنها مسؤولة	التاريخ
٤ - لوما فيرده ، قرطبة	٥	فلاحون	مجموعة شبه عسكرية	١/٨
٥ - لاروتشيل ، سانتاندر	١٢	السلوك القضائي	مجموعة شبه عسكرية	١/١٨
٦ - ستاروزا كابل ، ريسارالدا	٦	فلاحون	مجموعة شبه عسكرية	٢/٤
٧ - بوكامارانغا ، سانتاندر	١٠	هامشيون	مجموعة شبه عسكرية	٢/٦
٨ - مونتييريا ، قرطبة	٦	فلاحون	مجموعة شبه عسكرية	٢/٨
٩ - سان روك ، ميتا	٥	فلاحون	مجموعة شبه عسكرية	٢/٢٨
١٠ - بينيالييتو ، ميتا	٦	فلاحون	مجموعة شبه عسكرية	٣/٦
١١ - ياريمما ، سانتاندر	٧	فلاحون	مجموعة شبه عسكرية	٤/٧
١٢ - بوكامارانغا ، سانتاندر	١٠	هامشيون	مجموعة شبه عسكرية	٤/٩-٨
١٣ - ماريبي بوكايا	٧	فلاحون	مجموعة شبه عسكرية	٤/٢٨
١٤ - كالي ، فاليا	٤	هامشيون	مجموعة شبه عسكرية	٥/٦
١٥ - آتاكو ، أنطيوكيا	٤	عمال مناجم	مجموعة شبه عسكرية	٥/٧
١٦ - آربوليته ، سيزار	٦	فلاحون	مجموعة شبه عسكرية	٥/٢٤
١٧ - بارانكابرميخا ، سانتاندر	٤	عمال صناعيون	مجموعة شبه عسكرية	٥/٢٤
١٨ - طوربو ، أورابا ، أنطيوكيا	٤	فلاحون	مجموعة شبه عسكرية	٦/٣
١٩ - طوربو ، أورابا ، أنطيوكيا	٤	فلاحون	مجموعة شبه عسكرية	٦/١٦
٢٠ - بارانكابرميخا ، سانتاندر	٦	عمال صناعيون	مجموعة شبه عسكرية	٧/٦
٢١ - كاناليت ، قرطبة	٧	فلاحون	مجموعة شبه عسكرية	٨/١٤

المصدر: Colombia: Violencia, Derechos Humanos y Refugio Interno, Servicio Universitario Mundial, Comité Nacional SUM-Colombia, Bogotá, 1989 and Informativo analítico de la situación de los derechos humanos en Colombia, issues for 1988 y 1989, Corporación Colectivo de Abogados "José Alvear Restrepo", Bogotá.

٢٦- يوضح الجدولان الثالث والرابع أن الضحايا الرئيسيين للمذابح في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ كانوا من الفلاحين . ففي عام ١٩٨٨ كانت ٥٠ من أصل ٧٣ مذبحاً قد استهدفت الفلاحين أي نحو ٧٠ في المائة من المجموع . وفي عام ١٩٨٩ كانت ١١ من أصل ٢١ مذبحاً استهدفت الفلاحين . وهذا يؤكد المعلومات الواردة في الجدول الثاني من حيث أن الفلاحين كانوا أشد القطاعات تضرراً من جراء حالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي . كما أنه يشير إلى أن المناطق الريفية هي التي يميزها العنف أكثر من غيرها ، وهو عنف يشمل عدداً من الدوائر في إقليم ماغدالين ميديو ، رغم أنه لا ينحصر فيها وحدها . واستناداً إلى مصادر غير حكومية ، فإن الفلاحين المقتولين هم في العادة حركيون نقابيون ، أو متهمون بالتعاون مع المفاويز . ثم إن أفراد القوات المسلحة كانوا أيضاً من ضحايا المذابح ، ففي عام ١٩٨٨ مثلاً ، وقعت خمس مجازر ضد أفراد القوات المسلحة . أما القوات المفترضة بأنها مذنبه ، فإن ما يقرب من سبعين في المائة من مجازر عام ١٩٨٨ منسوب إلى ما يسمى بالمجموعات شبه العسكرية ، بينما ارتفعت هذه النسبة إلى مائة في المائة في عام ١٩٨٩ . وقد اتهم المفاويز بعشرة من المجازر الـ ٧٣ المرتكبة عام ١٩٨٨ . ورغم أن معلومات الجدول الرابع تغطي فقط الفترة حتى ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، فإن عدد المجازر بالمقارنة مع العام السابق لذلك قد انخفضت بلا شك ، وإلى درجة ملحوظة . ومع ذلك ، فإن أبعاد هذه الظاهرة أشنعاء الشهور الثمانية الأولى من عام ١٩٨٩ لا تزال مثيرة للقلق . ورغم ذلك ، فإن من المحتمل جداً أن هذه الاختلافات من سنة إلى أخرى تعكس النجاحات الأولية التي حققتها الحكومة في الحملة ضد ما يسمى بالمجموعات شبه العسكرية .

٢٧- ويبين الجدول الخامس عدد ضحايا الاغتيالات حسب المجموعات السياسية التي ينتمون إليها للفترة ما بين عام ١٩٨٥ وعام ١٩٨٩ . وتشمل هذه المجموعات الحزبيين التقليديين ، حزب الأحرار وحزب المحافظين الاشتراكي . والأول منهما هو الحزب الحاكم اليوم ، بينما الثاني في المعارضة . ويشتمل الجدول كذلك على التجمعات السياسية اليسارية الثلاثة وهي: الاتحاد الوطني ، المؤسس عام ١٩٨٥ ، والجبهة الشعبية وأ. لوشار .

الجدول الخامس

ضحايا الاغتيالات ، حسب المجموعات السياسية

(١٩٨٥-١٩٨٦)*

المجموعة السياسية	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	المجموع
الاتحاد الوطني	٩٩	١٤٤	٧٧	١٨٣	٧٣	٥٧٥
حزب الأحرار	٣	٣٩	٩	٨٨	٧٥	٢٠٤

الجدول الخامس (تابع)

المجموعة السياسية	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	المجموع
حزب المحافظين الاشتراكي	٨	١٨	٢	٤١	٣٥	١٠٤
الجبهة الشعبية	-	-	-	٢٦	٤	٣٠
١. لوشار	٤	-	-	١٨	-	٢٢

المصدر: Centro de Estudios e Investigaciones (CEIS), Justicia y Paz, Boletín informativo, vol. 1, Nos. 1, 2 and 3, Comisión Intercongregacional de Justicia y Paz, Bogotá, and Itinerario de la violencia, 1984, 1985 and 1986, Bogotá.

* تغطي الأرقام الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

٢٨- يوضح الجدول الخامس أن الاتحاد الوطني هو المجموعة السياسية التي تضررت أشد الضرر من جراء العنف . وعلى أية حال ، فإن حزبي الأحرار والمحافظين الاشتراكي قد تأثرا بالعنف تأثرا خطيرا ، وبصورة أساسية من عام ١٩٨٨ فصاعدا . فحتى ذلك التاريخ ، كان الضحايا الرئيسيون من بين التجمعات السياسية من المنتسبين على الأغلب إلى الاتحاد الوطني . ويوضح هذا الجدول ، مثل الجداول التي سبقتة ، أن عام ١٩٨٨ كان من أكثر الأعوام الأخيرة اتساما بالعنف . فقد ارتفع ، على سبيل المثال ، عدد ضحايا الاتحاد الوطني بنسبة ١٥٠ في المائة بالقياس إلى العام الذي سبقه ، بينما ارتفع ضحايا حزب الأحرار وحزب المحافظين الاشتراكي بنسبة ١٠٠ في المائة و٢٠٠ في المائة على التوالي . وفي ذلك العام ، كان عدد كبير من ضحايا العنف السياسي من الجبهة الشعبية ومن ١. لوشار - وهما مجموعتان لم تكونا مستهدفتين حتى ذلك الحين ، باستثناء ١. لوشار في عام ١٩٨٥ . ورغم هذه التغيرات ، فإن الاتحاد الوطني لا يزال هو المجموعة التي يسقط منها أعلى عدد من الضحايا . ويبدو أن هذا قد تغير بشكل طفيف في عام ١٩٨٩ بحيث سقط من حزب الأحرار أكبر عدد من الضحايا ، يليه عن قرب الاتحاد الوطني . وحسبما أشار إليه سابقا ، فإن التدابير التي اتخذتها الحكومة ضد ما يسمى بالمجموعات شبه العسكرية يفسر فيما يبدو انخفاض أعداد الحركيين من كل التجمعات السياسية الذين قُتلوا عام ١٩٨٩ . غير أن الشيء الأصعب فهمه هو ازدياد نسبة الضحايا من حزبي الأحرار والمحافظين الاشتراكيين . فبعض الناس يعتقدون مثلا أن أعضاء الحزب الحاكم هم هدف الضربات الانتقامية على ييد المجموعات شبه العسكرية بسبب الخطوات التي اتخذتها الحكومة ضد تلك المجموعات .

وفي رأي بعض المنظمات غير الحكومية أن أبعاد حرب الإبادة التي عانى منها الاتحاد الوطني حتى عام ١٩٨٨ كانت من الضخامة بحيث لم يعد هناك في الوقت الراهن سوى عدد قليل من منتسبي الاتحاد الوطني يعملون في الوظائف العامة . ولهذه الأسباب ، بدأ اهتمام ما يسمى بالمجموعات شبه العسكرية يتحول بشكل متزايد نحو الحركيين التابعين لجهات سياسية أخرى ممن يدافعون عن مراكز غير مريحة لأولئك القابضين على زمام النفوذ الاقتصادي والسياسي على المستوى المحلي والإقليمي و/أو أقاموا تحالفات سياسية مع الاتحاد الوطني .

٢٩- ويقدم الجدولان السادس والسابع أرقاما تمثل الأشخاص الذين قتلوا وجرحوا في الصراع المسلح . وهم يندرجون في فئات ثلاث حسب القطاعات المتأثرة: وهي قوات حفظ الأمن والنظام ، والمغاوير ، والسكان المدنيون ، وهذه الفئة الأخيرة تشمل الأشخاص الذين ليسوا طرفا في المواجهة العسكرية ولكنهم يكونون ضحايا لهذه المواجهة .

الجدول السادس
الوفيات الناتجة عن الصراع العسكري
*
(١٩٨٩-١٩٨٨)

الوفيات في صدامات عسكرية	١٩٨٨	١٩٨٩	المجموع
قوات حفظ الأمن والنظام	٤٠٥	١٤٨	٥٥٣
المغاوير	٥٦٥	٢٢٥	٨٩٠
السكان المدنيون	١١٣	٥٧	١٧٠
المجموع	١ ٠٨٣	٥٣٠	١ ٦١٣

المصدر: Justicia y Paz, Boletín informativo, vol. 1, No. 4, and vol. 2, Nos. 1, 2 and 3, Comisión Intercongregacional de Justicia y Paz, Bogotá.

* الأرقام تمثل الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

الجدول السابع
الجرى نتيجة للصراع العسكري
*
(١٩٨٨-١٩٨٩)

أشخاص جرحوا في صدامات مسلحة	١٩٨٨	١٩٨٩	المجموع
قوات حفظ الأمن والنظام	٥٠١	١٧٩	٦٨٠
المفاوضين	٢٦	١٦	٤٢
السكان المدنيون	١٧٥	٥٧	٢٣٢
المجموع	٧٠٢	٢٥٢	٩٥٤

المصدر: Justicia y Paz, Boletín informativo, vol. 1, No. 4, and vol. 2, Nos. 1, 2 and 3, Comisión Intercongregacional de Justicia y Paz, Bogotá.
* الأرقام تمثل الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

٣٠- رغم الهبوط النسبي في عدد ضحايا الصراع العسكري في عام ١٩٨٩ بالمقارنة مع العام الذي سبقه ، فإن الأرقام توضح أن الصراع ليس من قبيل الصراعات التي لا يؤبى بها . وهو بلا شك مصدر هام جدا من مصادر العنف في كولومبيا . فبالإضافة إلى مصرع المتحاربين والمدنيين كنتيجة مباشرة للصراع العسكري ، هناك أشخاص كثيرون يقتلون باستمرار في كولومبيا بتهمة أو بحجة التواطؤ أو التعاطف مع المفاوضين . ومن هنا تأتي إذن الأهمية الزائدة لجهود الحكومة للتفاوض حول السلام مع هذه المجموعات ومحاولتها ضمهم إلى العملية الديمقراطية .

٣١- وتفيد مصادر غير حكومية ، أن درجة العنف في المواجهة العسكرية تعكسها على ما يبدو حقيقة أن القتلى أعلى عددا من الجرحى . ويظهر أن درجة العنف تطال مجموعات المفاوضين أكثر من غيرها . إن تفحصا دقيقا لنسبة القتلى والجرحى حسب الفئة يكشف أنه في حالة قوات حفظ الأمن والنظام ، وفي حالة السكان المدنيين معا ، فإن أرقام القتلى أقل من أرقام الجرحى . فبين عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ، كان هناك ٥٥٣ قتيل و ٦٨٠ جرحا في صفوف قوات حفظ الأمن والنظام بينما قُتل من السكان المدنيين ١٧٠ وجرح ٢٣٢ . والأمر على عكس ذلك في حالة مجموعات المفاوضين التي قتل منها ٨٩٠ ولم يصب بجراح سوى ٤٢ . ويبين الجدولان السادس والسابع أن عددا لا يستهان به من الضحايا هم من السكان المدنيين . فالشهادة التي تلقاها المقرر الخاص والمقدمة في الفصل التالي تتحدث عن الطرق المختلفة التي يؤثر فيها الصراع المسلح على السكان المدنيين ليس فقط فيما يتعلق بالقتلى والجرحى ، بل وكذلك من حيث ما ينتج عنه من انتقالات سكانية جماعية ، والصعوبات المرافقة لهذه الانتقالات .

رابعاً- حالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي
التي أبلغ بها المقرر الخاص

٣٢- يصف هذا الفصل باختصار بعضاً من حالات المجازر التي أبلغ بها المقرر الخاص في سياق زيارته ، مع الإشارة إلى قطاعات السكان التي كانت الضحايا الأساسية لحالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي . وهناك إشارة أيضاً لحالات الإعدام خارج نطاق القانون في سياق حملة مكافحة التمرد ، وإلى بعض الظواهر المتعلقة بالحملة في بعض الأقاليم ، كالأشخاص النازحين . وتمشياً مع المعلومات المتوافرة ، فإن الوصف في كل حالة يشمل التدابير التي اتخذتها السلطات للتحقيق في الأعمال المذكورة ولمعاقبة الأشخاص المدعى أنهم مذنبون . ويجب الإضافة بأن هذا الفصل لا يحل المشاكل التي يختص بها قطاع الفلاحين رغم أنه أكثر قطاعات المجتمع تأثراً بالعنف ، كما هو مبين في الفصل الثاني ، الجداول الثاني ، والثالث ، والرابع . والسبب في ذلك هو أن غالبية ضحايا المجازر ، والضحايا المدنيين لحملة مكافحة التمرد ، وكذلك الأعداد المرتفعة من الضحايا من الاتحاد الوطني واتحاد نقابات عمال كولومبيا هم من الفلاحين . وأخيراً فاعتبارات تتعلق بالحيز المتاح ، اضطر المقرر الخاص إلى توخي الانتقائية إلى حد بعيد ، بحيث تطرح أدناه فقط بعض الحالات التي أبلغ بها . وهي تشمل حالات قليلة متعلقة بأفراد فحسب . وعلى أية حال ، فمن أجل استكمال المعلومات المقدمة هنا يمكن أن يراجع القارئ الجزء الخاص بكولومبيا في التقرير الرئيسي الذي يشمل حالات الأشخاص التي أحالها المقرر الخاص إلى حكومة كولومبيا في ١٣ آذار/مارس و٢٤ تموز/يوليه و٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، وردود الحكومة فيما يخص هذه الحالات . (انظر الفقرات ١١٤-١٤٢ من الوثيقة E/CN.4/1990/22) .

ألف - المذابح

١ - أورابا

٣٣ - في وقت مبكر جداً من يوم ٤ آذار/مارس ١٩٨٨ ، تعرض عمال الموز للتقتيل في مزرعتي "لا هندوراس" و"لانغرا" قرب كورالو ، في أورابا . فقد اقتحم زهاء ثلاثين مسلحاً أحياء العمال السكنية في "لا هندوراس" ، وانتقوا ١٨ منهم ثم قتلوهم . وبعد ذلك بوقت قصير ، اتجه القتل إلى "لانغرا" التي لا تبعد سوى ثلاثة كيلومترات عن "لا هندوراس" ، وهناك قتلوا ثلاثة عمال آخرين . وأورابا إقليم ينتج كثيراً من الموز . وقد ظهرت فيه في السنوات الأخيرة حركة نقابية عمالية شرسة نتيجة لظروف العمل غير المستقرة . ويُعتقد بأن الحركة النقابية لها علاقات وثيقة بجيش التحرير الشعبي والقوات المسلحة الثورية الكولومبية ، وهي مجموعات مفاويز نشطة جداً في منطقة أورابا . وقبيل المذبحتين ، قامت مجموعة من الرجال الذين يرتدون زيّاً رسمياً ،

ومعهم مدنيون مقتعون ، باحتجاز ، واستنطاق وإطلاق سراح عدد من العمال الذين قتلوا فيما بعد . والظاهر أن المحتجزين قد استجوبوا من قبل ضباط تابعين لكتيبة فولتيغروس ، التي تعمل في المنطقة . وبعد ٤ آذار/مارس ١٩٨٨ ، استمرت حالات إعدام العمال خارج نطاق القانون في أورابا . ففي ٩ نيسان/أبريل قتل ٩ عمال واختفى ١٦ آخرون من مزرعة في بونتا كوكيتوس ، قرب توربو . وحسب روايات الشهود فإن الأشخاص الذين اختفوا قد قُتلوا في عرض البحر . وكان الضحايا قد استولوا على أرض لبناء منازل لهم . وفي ١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٨ استعمل الرئيس باركو صلاحياته المخولة له بموجب حالة الطوارئ وأعلن أورابا منطقة عسكرية . غير أن ذلك لم يضع حداً لعمليات قتل مسؤولي الحركة النقابية .

٣٤ - وأدت التحقيقات التي أجرتها مارشا لوسيا غونزاليز رودريغز ، القاضية في محكمة الأمن العام السادسة ، وكذلك قسم الأمن الإداري ، إلى الاستنتاج الذي مفاده أن مسؤولية المذابح تقع على عاتق مجموعة شبه عسكرية في بويرتو بويكاكا تستخدم منظمة للدفاع عن النفس تعرف باسم أكديغام (ACDEGAM) كواجهة لها^(٩) . واستناداً إلى هذه المصادر ، فإن المال لهذه المجموعة يأتي بصورة أساسية من مهربي المخدرات غونزالو رودريغيز غاشا وپابلو إسكوبار غافيريا ؛ وكلاهما يتبع كارتل ميديلين ، وقيل بأن هذه الجريمة قد تورط فيها أيضاً رائد في الجيش اسمه لويس فيليب بيسيرا بوهوركييز ، والملازم بيدرو فينسنست برموديز لوزانو ، وكلاهما من شعبة مخابرات كتيبة فولتيغروس . وقد أُبلغ بأن هناك دليلاً على أن الرائد بيسيرا قد دفع فواتير الإقامة في الفندق لعدد من الأشخاص الذين اشتركوا في المذبحة . وصدرت أوامر بالقبض على الضابطين كليهما . وحسب رواية قسم الأمن الإداري ، فإن الهدف من تلك المذبحة كان تصفية العمال الذين يؤيدون المفاوضين^(١٠) . ونتيجة للتحقيقات ، أمرت القاضية غونزاليز بأن يوقف عن العمل كل من رئيس الشرطة النقيب ماركو فيدل مندييتا سيرا وعمدة بويرتو بويكاكا ، لويس آلبرتو روبيو روخاس لأنهما قاما بالتغطية على النشاطات الإجرامية لمنظمة أكديغام (ACDEGAM) . فتم إيقاف السيد روبيو ، غير أنه تعذر القبض عليه . وفي أعقاب التهديدات ، اضطرت القاضية غونزاليز لمغادرة البلاد . وبما أن أعضاء ما يسمى بالمجموعة شبه العسكرية لم يقدرُوا على قتلها ، فقد قتلوا أباه ، ألفارو غونزاليز سانثيز في ٤ أيار/مايو ١٩٨٩ في بوغوتا . وكان السيد غونزاليز برلمانياً من الأحرار ، وحاكماً سابقاً لبويكاكا . ثم إن القاضية ماريانا هيلينا دياز بيريز ، التي خلفت القاضية غونزاليز ، أكدت الإتهامات التي وجهتها سلفها . فتلقت على الفور تهديداً بالموت ، ولذلك قدمت لها الحماية . غير أن هذه الحماية لم تكن كافية ، لأن القاضية دياز بيريز واثنين من حراسها قد قتلوا في ميديلين في تموز/يوليه ١٩٨٩ .

٢ - سان رافائيل

٣٥ - في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٨ اختفى في ظروف مشبوهة ١٧ عامل منجم وطالب مدرسة ثانوية واحد كان يزور منجم إنسيلو للذهب في سان رافائيل ، أنطيوخيا . وبعد أسبوعٍ عُثر على جثثهم المقطعة على ضفاف نهر ناره . والظاهر أن المذبحة كانت انتقاماً لمصرع ملازم بالجيش في القتال . وقيل بأن النقيب كارلوس إنريك مارتينيز أورو زكو ، من اللواء الرابع عشر ، وهي الذي حل محل الملازم القتل ، هو الذي خطط ونفذ المذبحة ضد عمال المناجم النقابيين الذين كانوا جميعاً منتسبين للاتحاد الوطني . وكان مدير المنجم ، أليخو آرانغو ، نقابياً نشيطاً وعضواً في الاتحاد الوطني حتى عام ١٩٨٨ عندما اختفى من سجن عسكري كان قد اقتيد إليه بدون أي تهمة . وبعد هذه الحوادث تلقى النقيب مارتينز عقوبة إدارية ونُقل إلى وحدة عسكرية أخرى . وحققت في القضية محكمة الأمن العام الرابعة في ميديلين ، ويزعم أنها اكتشفت تنقلات عدد غير عادي من أفراد القوات المسلحة عبر سان رافائيل قبل وبعد هذا الاختفاء الجماعي الذي تبعته الاغتيالات . وهناك استئناف أمام محكمة الأمن العام العليا في ميديلين لإعادة النظر في الاتهامات بالذهب ، والخطف ، والقتل العمد الموجهة ضد النقيب مارتينيز وضباط آخرين في الجيش .

٣ - سيفوفيا

٣٦ - في وقت متأخر من يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، دخل نحو اثني عشر من الرجال المسلحين مدينة سيفوفيا ، بمقاطعة بومبونا ، وشرعوا في ترويع السكان باطلاق النار من أسلحتهم بصورة عشوائية . وبعد ذلك بقليل قام المهاجمون ، مستعينين بقائمة أسماء ، بالتفتيش من بيت لبيت بحثاً عن أشخاص معينين كانوا يريدون قتلهم في التوّ واللحظة . فكانت الحصيلة أن قتل ٤٣ شخصاً وجرح أكثر من خمسين . ومنذ أن فاز الاتحاد الوطني بالانتخابات البلدية في آذار/مارس ١٩٨٨ ، وتعرضت المدينة لتهديد ثلاث مجموعات شبه عسكرية تسمى "الموت للشوريين في الشمال الشرقي" ، و"الواقعيون" و"الحرب القذرة" . ووفقاً للتحقيقات القضائية ، فإن الشرطة لم تتحرك لصد الهجوم ، رغم وجود مقر قيادتها في الساحة الرئيسية . ومما له مغزى هام أن مبنى الشرطة لم يمسّه اطلاق النار ، بينما كان مبنى قاعة البلدية المجاور له هدفاً لفضب المهاجمين . وبدون أي تفسير من أي نوع ، كانت المواقع العسكرية الثلاثة قد أزيلت من الطريق الوحيد المؤدي إلى سيفوفيا في يوم المذبحة ، كما أن كتيبة بومبونا ، التي لها بناية على جانب الطريق ، لم تبذل أي جهد كان لإيقاف المهاجمين . ويظهر أن بعض أفراد كتيبة بومبونا لم يكتفوا بالتقاعس عن أداء واجبهم ، بل لعبوا كذلك دوراً فعالاً في حملة تخويف السكان والزعماء البلديين من الاتحاد الوطني . وقضت

المحكمة العليا في شباط/فبراير ١٩٨٩ بوجوب اتخاذ إجراءات جنائية ضد المقدم أليخاندرو لوندونيو ، قائد كتيبة بومبونا والملازم إدغاردو ألفونسو نافارو لإصدارهما منشورات تحتوي على تهديدات ضد سكان سيغوفيا قبيل الهجوم . ووجهت القاضية مارتا لوسيا هورتادو من محكمة الأمن العام السادسة في ميديلين اتهامات ضد المقدم أليخاندرو لوندونيو ، وضباط مخابرات الكتيبة نفسها ، النقيب هوغو ألبرتو دياز والنقيب هوغو هنري بوردا غويريرو ، ورئيس شرطة سيغوفيا النقيب جورج إليسر شاكون لازو ، وأربعة مدنيين يبدو أنهم تابعون لمجموعة شبه عسكرية تعمل في منطقة ماغدالينا ميديو . وبقدر ما يمكن التثبت من الأوضاع ، فإن أي واحد من أولئك الضباط لم يقبض عليه . وبعد أربعة أيام من المذبحة ، قضى القاضي العسكري جيلداردو اوسبينا هويوس بأنه لم تكن هناك أسس لاتخاذ إجراءات تحضيرية لاقامة دعوى ضد الشرطة . وأرسل هذا الحكم إلى مكتب المدعي العام للقوات المسلحة ، على ما يبدو لمنع فرض عقوبات في الإجراءات الادارية . وبالإضافة للمقدم لوندونيو والملازم نافارو ، اللذين يحاكمان في المحاكم المدنية لأمرهما بتوزيع المنشورات الحاوية على التهديدات ، فإن القادة الآخرين لكتيبة بومبونا ورؤساء مقرات قيادة الشرطة في سيغوفيا يحاكمون في المحاكم العسكرية بتهمة التخاذل .

٤ - لا روشيلا

٣٧ - إن عملية الإبادة هذه لاثني عشر عضواً في لجنة تحقيق حدثت في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ في سيماكوتا ، سانتاندر . وكانت اللجنة - التي شكلتها مديريةية الإجراءات الجنائية - تحقق في مذابح وقعت في إقليم ماغدالين ميديو ، واركتبتها فيما يبدو مجموعات شبه عسكرية . ويقال أن التحقيقات كانت في مرحلتها النهائية . وقد اعترض سبيل أعضاء اللجنة حوالي ٤٠ مسلحاً من المجموعة شبه العسكرية المسماة "الموت للخاطفين" (١١) . بين لا روشيلا ولا فيزكيينا . واستعملت الخديعة ازاء الضحايا ، وتم ربطهم وبعد ذلك بوقت قصير حصدتهم الرماص . ويُعتقد بأن لجنة التحقيق كانت على وشك إصدار الأمر بفتح قبر جماعي يضم ٥٠ جثة ، بعضها جثث مجموعة من ١٩ تاجراً كانوا قد اختفوا بين كوكوتا وماغدالينا في ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ . ويقال أيضاً بأن اللجنة كانت قد نجحت في معرفة هوية مسلحي "الموت للخاطفين" الذين اشتركوا في هذه المذبحة وغيرها من عمليات الاغتيال . واستناداً إلى الاتحاد الوطني ، فإن "الموت للخاطفين" تلقى دعم بعض ضباط القوات المسلحة (١٢) . ومن بين أعضاء لجنة التحقيق الخمسة عشر ، لم ينج سوى ٣ مسؤولين قضائيين . وبفضل شهادتهم ، أمكن للتحقيقات أن تحدد هوية عدة أعضاء من المجموعة شبه العسكرية التي يفترض أنها مسؤولة عن المذبحة . وقد تلقوا هم وغيرهم من الشهود تهديدات بالموت وجهتها لهم مجموعة شبه عسكرية تسمى "لوس ماسيتوس" وهي مجموعة كانت قد قتلت واحداً من شهود العيان . ففي شباط/فبراير ١٩٨٩ ، قُتل لويس مارييا منابريا بعد أن سُحب خارج

منزله في سيماكوتا ، سانتاندر . ومنذ ذلك الحين ، اختبأت ابنته ، التي كانت شاهدة عيان هي الأخرى . هذا ، ولم توفر ولا توفر لمنابريا ولا لابنته ، ولا لأي واحد من الشهود الآخرين الحماية المناسبة .

باء - قطاعات عرضة بشكل خاص للتأثر

١ - الاتحاد الوطني

٢٨ - كان الاتحاد الوطني ، كما تقدم ، أكثر المجموعات السياسية تأثراً بالعنف . وكما هو مبين في الجدول الثامن ، فإن أكثر من ربع أعضاء الاتحاد الوطني الذين قتلوا كانوا من كبار المسؤولين التنفيذيين في المجموعة وبشكل أخف فإن رئيس المجموعة خايمي باردو ليال قتل في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ . كان باردو ليال قاضياً ، ومرشحاً للرئاسة في انتخابات عام ١٩٨٦ . ويبين الجدول التاسع عدد أعضاء الاتحاد الوطني الذين كانوا يشغلون وظائف عامة عندما قتلوا . ويمثل مجموعهم بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٩ إلى ٨٤ ، أي ما يقرب من ١٥ بالمائة من مجموع القتلى . من هؤلاء السناتور بيدرو نيل خيمينيز أوباندو الذي لقي مصرعه في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، والسناتور بيدرو لويس فالنسيا ، الذي قتل في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٧ . وكما يتضح من الأرقام ، فقد كان أكبر المستهدفين هم رؤساء البلديات ومسؤولو المنظمة الذين فازوا بمناصبهم في أول انتخابات حرة تقام لرؤساء البلديات في كولومبيا ، في عام ١٩٨٨ .

الجدول الثامن

أعضاء الاتحاد الوطني المقتولون

(١٩٨٥ - ١٩٨٩)*

السنة	المسؤولون التنفيذيون	الأعضاء العاديون	المجموع
١٩٨٥	٢٩	٧٠	٩٩
١٩٨٦	٦٥	٧٩	١٤٤
١٩٨٧	٢٥	٥٢	٧٧
١٩٨٨	٢٣	١٦٠	١٨٣
١٩٨٩	١٤	٥٠	٦٤
٨٩/١٩٨٥	١٥٦	٤١١	٥٦٧

المصدر: Centro de Estudios e Investigaciones (CEIS) .
* تغطي الأرقام الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ إلى ١١ آب/

أغسطس ١٩٨٩ .

الجدول التاسع
أعضاء الاتحاد الوطني الذين كانوا يتولون وظائف
عامة عندما قتلوا
* (١٩٨٥ - ١٩٨٩)

الأعضاء	المجموع
شيوخ	٢
نواب	٣
ممثلون	٢
رؤساء بلديات	٦ (أ)
مستشارو بلديات	٦٨ (ب)
مسؤولون منتخبون	٣
المجموع	٨٤

المصدر: Centro de Estudios e Investigaciones Sociales (CEIS) .
* تغطي الأرقام الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ إلى ١١ آب/أغسطس ١٩٨٩ .
(أ) من بينهم عمدة سابق .
(ب) من بينهم مستشارا بلدية سابقان

٣٩ - إن القوى المزعوم بأنها مسؤولة عن قتل أعضاء الاتحاد الوطني موضحة في الجدول العاشر . والقوى الرئيسية التي يقال انها مسؤولة هي ما يسمى بالمجموعات شبه العسكرية ، والمسلحون المأجورون ، والجيش ، بهذا الترتيب . ورغم أن المسلحين المأجورين ينفذون كثيراً من عمليات القتل التي تطلبها منهم المجموعات شبه العسكرية ، فإن عدداً من عمليات القتل التي يقومون بها لا تشكل جزءاً من عمل ينطوي على سبق الإصرار ترتكبه مجموعة به عسكرية ، بل هي عقود خاصة . وهذا هو التمييز بين عملية إعدام باجراءات موجزة منسوبة لمجموعة شبه عسكرية ، وعملية اعدام باجراءات موجزة منسوبة لمسلحين مأجورين . وعلى أية حال ، فإن الاغتيالات المعزومة لمجموعات شبه عسكرية تشكل ما يقرب من ٥٠ بالمائة من المجموع وأكثر من ضعف الرقم المنسوب للمسلحين المأجورين أو للجيش .

الجدول العاشر
القوى المزعومة أنها مسؤولة عن قتل أعضاء الاتحاد الوطني
*
(١٩٨٥ - ١٩٨٩)

المجموع	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
٢٩٨	١٨	١٣٤	٢٤	٨٣	٣٩	شبه عسكرية
١١٤	٢٨	٢٨	٢٢	١٢	٤	مسلحون مأجورون
١٠٢	٢	١٤	١٠	٢٥	٥١	الجيش
٢٩	لا أحد	٥	٦	١٤	٤	الشرطة
٧	٢	لا أحد	٢	٣	لا أحد	آخرون
١٧	٤	٢	٣	٧	١	مجهولون
٥٦٧	٦٤	١٨٢	٧٧	١٤٤	٩٩	المجموع

المصدر: Centro de Estudios e Investigaciones Sociales (CEIS) .
* تغطي أرقام الجدول العاشر الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ إلى ١١ آب/أغسطس ١٩٨٩ .

٢ - النقابيون

٤٠ - ومن القطاعات الأخرى التي استهدفها العنف قطاع العمل المنظم . ومن بين اتحادات العمال الأربعة كان اتحاد نقابات العمال في كولومبيا هو الذي سقط من أعضائه أكبر عدد من الضحايا . وتفيد المعلومات المقدمة للمقرر الخاص ، أن هذا الاتحاد يمثل زهاء ٨٥ بالمائة من العمل المنظم في كولومبيا . ومنذ تأسيسه في عام ١٩٨٦ تم الفتك بعدد كبير من صفوفه كما يتبين بوضوح من أرقام الجدول الحادي عشر .

الجدول الحادي عشر
اغتيالات النقابيين في اتحاد نقابات العمال في كولومبيا
(١٨ آب/أغسطس ١٩٨٦ - ٧ نيسان/أبريل ١٩٨٩)

السنة	عدد القتلى
١٩٨٦	٢٦
١٩٨٧	٦٩
١٩٨٨	١٤٦
١٩٨٩	١٨
المجموع	٢٥٩

المصدر: التقرير رقم ٢٦٥ للجنة الحرية النقابية ، مكتب العمل الدولي ، جنيف في النشرة الرسمية ، المجلد الثاني والسبعون ، ١٩٨٩ ، المجموعة باء ، رقم ٢ .

٤١ - وعلى صعيد العمل المنظم ، يشكل المربون مجموعةً يستهدفها الهجوم العنيف بصورة خاصة . وهم منظمون في الاتحاد الكولومبي للمربين التابع لاتحاد نقابات العمال في كولومبيا . وهم يتلقون تهديدات القتل باستمرار ، وهي تهديدات يتم تنفيذها في حالات كثيرة . إن الاتحاد الكولومبي للمربين هو النقابة الوحيدة للمعلمين العاملين لدى الدولة ، وتضم ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ عضو . ويقول المسؤولون التنفيذيون في هذا الاتحاد إنه في غضون العامين الماضيين تقدم حوالي ٢٠٠ من المربين بطلبات لنقلهم بسبب تهديدات القتل التي تلقوها . وقالوا أيضاً أن عمليات النقل في كثير من الحالات لا تدرأ خطر الاغتيال . ويظهر أن ذلك يشير الى وجود شبكات شبه عسكرية جيدة التنظيم على مستوى البلاد كلها .

الجدول الثاني عشر
المربون الذين قتلوا وهددوا بالموت
(١٩٨٥ - ١٩٨٩)*

السنوات	القتلى	المهددون بالموت
١٩٨٥	٢	(١)
١٩٨٦	١٤	٦٢
١٩٨٧	٢٢	٢٢٩
١٩٨٨	٥٦	٥٤
١٩٨٩	٣٥	٥٢
المجموع	١٢٩	٤٠٧

مصدر وحواشي الجدول الثاني عشر

المصدر: تقرير أعده الاتحاد الكولومبي للمربين ، عضو اتحاد نقابات العمال ، وقدم للمقرر الخاص ، حول الاعداد التعسفي أو الاعداد باجراءات موجزة في أثناء زيارته لبوغوتا ، كولومبيا ، في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ .
* تغطي الارقام الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ الى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .
(١) المعلومات غير متوافرة .

٤٢ - ويبدو أن سبب العنف الذي يستهدف أعضاء الاتحاد الكولومبي للمربين نابع من الرغبة المتنامية لدى المربين في تغيير السياسة التربوية ومشاركتهم السياسية النشطة في المجتمعات التي ينتمون إليها . وهذه المشاركة السياسية تعني في كثير من الحالات أن هؤلاء المربين يتهمون بأنهم "عناصر هدامة" وبذلك يتم الربط بينهم وبين المفاوير فيصبحون أهدافاً لما يسمى "بالحرب القذرة" . وهذا هو ما حدث بالتسبب للراهبة تيريزا دي جيسوس راميريز فانيغاس ، التي اغتيلت في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ بينما كانت تقوم بالتدريس في الثانوية المحلية في كريستاليس سان روك ، أنطيوكيا . وكانت الراهبة تيريزا دي جيسوس قد اشتركت في حملات محو الأمية ، وأيدت مسيرات الفلاحين في آذار/مارس ١٩٨٨ . واستناداً إلى معلومات تلقاها المقرر الخاص ، فإن هناك راهبات أخريات في المنطقة قد اتهمن هن أيضاً بالانهماك في بث "الدعاية الهدامة" في صفوف مدارسهن لأنهن غالباً ما يستعملن عبارات مثل التضامن ، وهذا الاستعمال يوحي بمعرفة عميقة بالماركسية اللينينية .

٢ - الموظفون العموميون ، مع إشارة خاصة للسلطة القضائية

٤٢ - كان من بين الضحايا في السنوات الأخيرة وزير العدل ، ومدع عام للدولة ، ومستشارون على اختلاف درجاتهم من محكمة التمييز والمحاكم العليا وكثير من القضاة والموظفين القضائيين . وذكرت التقارير أن عدداً من وزراء العدل قد أرغموا على الاستقالة بسبب التهديدات بالموت التي كانت تحف بهم و/أو بأقاربهم ، كما اضطر سبعة أو ثمانية قضاة إلى مغادرة البلاد للأسباب نفسها ، وفي بعض الحالات ، كما في حالة القاضية مارتا غونزاليز ، التي كانت تحقق في مذابح أورابا ، فإن الضربات الانتقامية على يد ما يسمى بالمجموعات شبه العسكرية ، شملت حتى قتل بعض أقارب القضاة (١٣) . واستناداً إلى Asonal Judicial ، النقاية التي تمثل الموظفين القضائيين فإن خمس قضاة كولومبيا - البالغ عددهم ٣٧٩ قاضياً - واقعون تحت طائلة التهديد بالموت . وبالإضافة إلى ذلك فإن القضاة الذين تعرضوا للتهديد ليس بوسعهم جميعاً التمتع بحماية الشرطة . بيد أنه يقال إن الحماية عندما تُعطى تكون غير

كافية ، كما توضح حالة القاضية دياز بيريز^(١٤) . إن قتل القضاة وانعدام حماية الشرطة دفعا في عام ١٩٨٩ بالقضاة والموظفين القضائيين إلى تنظيم عدد من الاضرابات في جميع أنحاء البلاد .

٤٤ - إن جُلّ القضاة والموظفين القضائيين الذين تحدثوا مع المقرر الخاص أشاروا الى أن السلطة القضائية تواجه مشاكل أخرى ، إضافة إلى نقص الأمن . فالإجراءات القضائية ، مثلاً ، تقوم إلى حدّ مفرط على أساس الأدلة الشفوية . وفي سياق العنف الحالي ، فإن عدد المستعدين للشهادة قليل ، بسبب خوفهم المنطقي على حياتهم . وفي غياب الشهود ، لا تستطيع التحقيقات أن تحرز تقدماً ما دامت السلطة القضائية تعاني من نقص التسهيلات التقنية ، كالخبرة في القذائف والمتفجرات وخدمات الآلة الكاتبة ... الخ للتأكد والتثبت من الوقائع . وهكذا فإن القضاة مرغمون على الاعتماد على الشهادة الشفوية بصورة تكاد تكون حصرية ، وهي شهادة يصعب جداً تأمينها في معظم الحالات . وقيل كذلك أن السلطة القضائية تحتاج الى هيئة فنية للتحقيق الجنائي حسنة التجهيز لتنفيذ تعليمات القاضي وتعمل تحت توجيهه حصراً . وتواجه السلطة القضائية مشكلة أخرى هي نقص الموارد لدفع رواتب مستخدميها وتوسيع مرافقها على ضوء تنامي الطلب .

٤٥ - وعلى أية حال ، فإن السلطة القضائية ليست الهدف الوحيد لما يسمى بالمجموعات شبه العسكرية ومجموعات مهربي المخدرات الذي يمولونها . فقسم الأمن الإداري الذي كان في طليعة العمل لمكافحة تهريب المخدرات ، ويقدم معلومات مفصلة عن أنشطته غير القانونية وعلاقاته بما يسمى بالمجموعات شبه العسكرية ، كان هو نفسه هدفاً للعنف الصادر عن هذه المجموعات . إذ أن رئيس هذا القسم ، الجنرال ميغوييل مازا ماركيز ، كان هدفاً لهجوم في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ خرج منه لحسن حظه سالماً . ولكن لقي ثمانية أشخاص حتفهم في ذلك الهجوم . وبعد عدة أشهر ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ انفجرت في الجو طائرة تجارية كانت في طريقها من بوغوتا الى كالي وعلى متنها عشرات الركاب . فادعى كارتل ميديلين المسؤولية عن ذلك الهجوم كرد فعل على أنشطة الحكومة ضد تجارة المخدرات . وقال أيضاً بأن من بين ركاب الطائرة خمسة أشخاص يعملون لوكالات مخابرات الدولة وكانت مشاركتهم حيثة في مكافحة أنشطة هذا الكارتل غير القانونية . وبعد ذلك بقليل ، وفي مطلع كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، تم نسف مقر قيادة قسم الأمن الإداري في بوغوتا بسيارة مفخخة أدت الى مصرع ٥٠ شخصاً كانوا كلهم تقريباً أبرياء تواجدوا في المكان بمحض الصدفة . إن جميع هذه الاعمال ، وكذلك الهجمات على المباني العامة في السنوات الأخيرة التي يشنها تجار المخدرات ، وقتل خمسة قضاة وموظفين قضائيين فيما بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ رداً على عمليات تسليم مهربي المخدرات ، تبدو موجهة نحو تدمير إرادة الدولة القتال ، وبصورة أخص لشلّ وكالاتها القائمة بمكافحة تجارة المخدرات ومظاهرها العنيفة .

٤٦ - كما لم تشلّم المجموعات غير الحكومية القائمة بهذا الكفاح من العنف شبه العسكري . ومن ذلك حالة الصحافة المستقلة . فقد وصل عدد الصحفيين الذين قتلوا في السنوات الأخيرة إلى ٤٠ ، ومنهم على الأخص غيليرمو كانو ، رئيس تحرير إل إسبكتادور . ومنذ مصرعه ظلت الصحيفة هدفاً للعنف شبه العسكري .. فقتل كثير من مراسليها وموظفيها ؛ كما أن منشأتها في بوغوتا دمرت كلها تقريباً عندما انفجرت فيها قنبلة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وفي مدنٍ مثل ميدلين كان توزيع الجريدة محدوداً جداً لأن التهديد وصل حتى إلى بائعي الصحف لمنعهم من توزيعها . ومن الصحف المستقلة الأخرى التي استهدفتها العنف فانغارديا ليبرال التي تطبع في بوكاراما مانغا . وعملياً ، دمرت مكاتبها تدميراً كاملاً في اليوم التالي لمفادرة المقرر الخاص مدينة بوكاراما مانغا عائداً إلى بوغوتا .

جيم - حملة مكافحة التمرد وانعكاساتها على السكان المدنيين

٤٧ - وتلقى المقرر الخاص أيضاً كثيراً من التقارير حول حالات الإعدام التعسفي أو الإعدام باجراءات موجزة للسكان المدنيين القاطنين في مناطق القتال . وعزا الشهود كثيراً من حالات الإعدام في هذه المناطق في السنوات الأخيرة إلى ما يسمى بالمجموعات شبه العسكرية ، أو إلى القوات المسلحة . فقد أفادوا بأن السلاح الجوي هو أول من يثبت وجوده في المناطق التي يسيطر عليها المفاويز ، وغالباً ما يضرب بقنابله السكان المدنيين . فتؤدي الغارات الجوية إلى تخويف السكان المدنيين وغالباً ما تجبرهم على الانتقال ، إما مؤقتاً أو بصورة دائمة . وقد تلقى المقرر الخاص تقارير عن الغارات الجوية فيما بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ في مقاطعات مختلفة مثل أنطيوكيا ، وآراكوا ، واطلانتيكو ، وسيزار ، ونورتي دي سانتاندر ، وسانتندر وطوليمبا . وقال عدة شهود من المناطق الريفية مثل سان فيسنت دي تشورشي وبروفينسيادي غارسييا روفيرا ، وسانتندر ، وبوندو في أنطيوكيا ، وفستا هرموزا في ميتا ، بأن المشاة يأتون بعد الغارات الجوية فيسيطرون على المنطقة . وتابعوا قائلين بأن المجموعات شبه العسكرية بدأت تشعر الناس بوجودها بعد ذلك بوقت قصير ، فراحت تهدد بالموت وتقتل كل من تعتبره متعاطفاً أو متعاوناً محتملاً مع المفاويز .

٤٨ - وأدت شدة الصراع في مناطق معينة الى نشوء ظاهرة جديدة نسبياً هي ظاهرة النازحين الذين يتحولون إلى ما يُعرف باللاجئين الداخليين عندما يصبح نزوحهم دائماً . وقد أحيط المقرر الخاص علماً بوجود ما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ لاجئ داخلي في مختلف أنحاء البلاد ، بيد أن الرقم الدقيق غير معروف . ومن بين المدن الرئيسية التي يتركز فيها اللاجئون بوغوتا ، التي تتلقى عائلات من ميتا ؛ وكذلك بارنكا برميخا ، التي تتلقى السكان النازحين من ماغداлина ميديو ؛ ثم آبارتادو ، التي يأتي إليها

النازحون من منطقة أورابا ؛ وكذلك مونتيريا في قرطبة ؛ التي استقبلت نازحين من المناطق الريفية المجاورة . ويبدو أن نقص الموارد يمنع الدولة من تقديم العون الذي تحتاجه هذه التجمعات من ضحايا الصراع العسكري في كولومبيا . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه ليس هناك منظمات دولية ، سواء أكانت حكومية أم غير حكومية ، مجهزة لتقديم العون لأشخاص نازحين هجرهم صراع داخلي ؛ ولهذا فإن هذه المجموعة التي يتزايد عددها باطراد ، غير محمية نسبياً .

٤٩ - وتلقى المقرر الخاص كذلك تقارير تتعلق بالأسلوب العنيف الذي قيل بأن الجيش قد اتبعه في قمع الحملات التي قام بها الفلاحون في شمال - غرب كولومبيا في عام ١٩٨٨ . وقيل للمقرر الخاص بأن الطبيعة السلمية للمظاهرات تجعل من الصعب فهم العنف البالغ الذي اتسم به رد فعل قوات حفظ الأمن والنظام . وحسب روايات أخرى ، فإن مجموعات المفاويز كانت ضالعة في تنظيم ما سمي مسيرات الفلاحين . ولا يعرف عدد الضحايا بالضبط .

٥٠ - وترد أدناه حالتان من الحالات التي عرضت على المقرر الخاص لتوضيح عدم تقييد قوات حفظ الأمن والنظام في حملة مكافحة التمرد ببعض المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي ، مثل مبدأ عدم ممارسة العنف ضد السكان المدنيين . الحالة الأولى هي مذبحة إل طوماطه ، في قرطبة ، في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ . ففي ذلك اليوم قام ثلاثون رجلاً يرتدون زيّاً رسمياً ، ومسلحون بالرشاشات بمهاجمة السكان المدنيين في تلك المدينة الصغيرة ، فيما بدا أنه ردّ انتقامي على هجمات قام بها مفاويز ضد الجيش . وأثناء الغارة قتل ١٦ شخصاً . وكان معظم الضحايا من منتسبي الجبهة الشعبية اليسارية . وأعلنت مصادر حكومية بُعيد المذبحة أنها قد تكون حدث ردّا على غارة مشتركة قامت بها القوات المسلحة الثورية الكولومبية ، وجيش التحرير الشعبي على موقع عسكري في سايزا ، حيث قُتل ١٤ جندياً وأُسر ٢١ . وقيل إن أعضاء مجموعة فلاحية للدفاع عن النفس شكلها الجيش لقتال المفاويز قد قتلوا أيضاً في الغارة على سايزا . أما الحالة الثانية فقد وقعت في ٥ آذار/مارس ١٩٨٩ . ففي ذلك اليوم قامت عصابة من ١٢ مفواراً من جيش التحرير الشعبي بالإغارة على مدينة تنخو ، بالقرب من بوغوتا . ونهبت أموالاً من مصرفين محليين . وأثناء فرارهم قبض عليهم مائتان من أفراد القوة الخاصة التابعة للشرطة الوطنية . وقد أفلت ثلاثة من المفاويز ، ألقي القبض على واحد منهم فيما بعد ، وهلك تسعة من المفاويز . ويقال بأن هناك دليلاً على أن ستة من تسعة من هؤلاء أطلقت عليهم النار بعد أن استسلموا . وبعد موتهم رُبطوا من أرجلهم ليدلّوا من طائرة مروحية طارت بهم فوق منطقة تنخو فيما يفترض أنه جزء من استراتيجية "الحرب النفسية" ضد المفاويز .

خامساً - الإجراءات التي اتخذتها الحكومة

٥١ - أجرى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي تحليلاً مفصلاً للنظام القانوني الكولومبي ، في التقرير الذي قدمه إلى لجنة حقوق الإنسان عن زيارته لكولومبيا . ويتناول الفصل الثالث من التقرير هيكل الدولة ودور مكتب النائب العام والنظام القضائي ومجلس الدولة والمحاكم الجنائية العسكرية ، فضلاً عن المسائل الدستورية والقانونية (انظر E/CN.4/1989/18/Add.1) . ويوصي المقرر الخاص بشدة بإمعان النظر في ذلك الفصل من أجل الفهم الصحيح للنظام القانوني الكولومبي والإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال عام ١٩٨٩ لمكافحة العنف في البلاد . وستكون هذه الإجراءات الموضوع الذي يركز عليه هذا الفصل .

٥٢ - وأعلم مستشار الرئاسة لشؤون حقوق الإنسان المقرر الخاص أن مكتبه قد أنشئ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ تعبيراً عما تبديه الحكومة الحالية من اهتمام بحقوق الإنسان واعترافاً منها بضرورة شن حملة ضد العنف في جميع أشكاله ، مع احترام الدستور وحكم القانون والمبادئ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان . ولهذه الغاية ، يستخدم مكتب المستشار ما يتوفر لديه من موارد مالية ضئيلة للمضي قدماً في برنامج طموح يرمي إلى تعزيز حقوق الإنسان ونشرها . وأعرب عن تفاؤله بأن التدابير التي اتخذتها الحكومة فيما يخص ما يسمى بالمجموعات شبه العسكرية ومشكلة الاتجار في المخدرات ستسمح بتخفيض أعمال العنف إلى حد كبير وتقليل حالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي ، وهذا ما بدأ يحدث بالفعل . ومع ذلك ، أشار إلى أنه يجب أن يؤخذ في الحسبان ما يتسم به التاريخ الكولومبي من عنف ، وأن نسبة ضئيلة من حالات الموت العنيف فحسب هي ذات طابع سياسي . وأخيراً ، قال إن أنشطة العنف التي تمارسها المجموعات شبه العسكرية لا تمس المعارضة وحدها ، بل إنها تمس أيضاً المسؤولين الحكوميين وأعضاء الحزب الحاكم ، كما يتضح من عدد القتلى نتيجة للعنف بين أعضاء المجموعات السياسية خلال عام ١٩٨٩^(١٥) . وضرب على ذلك مثلاً بمقتل السيناتور لويس كارلوس غالان في آب/أغسطس ١٩٨٩ ، وهو المرشح الليبرالي للانتخابات العامة المقبلة ، الذي يحظى بأكثر قدر من الشعبية ، والمضايقات والتهديدات الموجهة باستمرار ضد رجال القضاء وكبار المسؤولين الحكوميين وحتى وزراء الدولة .

٥٣ - وقال مستشار الرئاسة لشؤون السلم والمصالحة الوطنيين إن مكتبه قد أنشئ استجابة لرغبة الرئيس في إنشاء جهاز يكرس لإقامة الحوار مع المجموعات المتمردة . وأضاف قائلاً إن الحكومة الحالية واعية تماماً بأن العنف سيظل باستمرار المجتمع الكولومبي بأكمله ، ما دامت هناك مجموعات مفاويز واشتباكات مع القوات المسلحة . وبناء على ذلك ، أخذت الحكومة على عاتقها مهمة اجتذاب المجموعات المتمردة إلى النظام الديمقراطي . وكما يتضح من تجربة ١٩٨٢-١٩٨٥ التي باءت بالفشل ليست هذه

المهمة بالسهولة . ومع ذلك ، يلزم لا فقط أن يوضع حد لأحد المصادر الرئيسية للعنف السياسي بل أن يدعم كذلك النظام الديمقراطي ذاته . وأشار المستشار إلى أن الحكومة قد توصلت فعلاً إلى اتفاق مع حركة م-١٩ (M-19) ، وهي إحدى مجموعات المفاوضين الرئيسية الست . فإذا أثبت الاتفاق نجاحه فسيُدفع ذلك بالمجموعات الأخرى إلى سلك السبيل ذاته . وقال إنه لا شك في أن هناك مقاومة كبيرة لدى هذه المجموعات تصرفهم عن السلم مع الحكومة . على أن كل المجموعات ، باستثناء جيش التحرير الوطني تجري حالياً حواراً مع الحكومة . وتحدث عن التدابير السياسية الأخرى التي اتخذتها إدارة باركو لتوسيع القاعدة الديمقراطية وتعزيزها في كولومبيا ، مثل اعتماد منهج سياسي مبني على قيام الحكومة والمعارضة بمقارنة الأفكار والبرامج ، والتخلي بالتالي عن المنهج المتبع حتى عام ١٩٨٦ ، حيث كانت مشاركة المعارضة مستبعدة عملياً . ومن بين الخطوات الأخرى التي اتخذت لتدعيم الديمقراطية في كولومبيا ، تجدر الإشارة إلى إدراج الانتخابات الشعبية لرؤساء البلديات في عام ١٩٨٨ . وأشار إلى أن النظام الكولومبي لا ينطوي على أي تقييدات أيديولوجية لتكوين أحزاب سياسية ، وأن المجلس الانتخابي ، وهو جهاز مستقل ، هو الذي يقرر في كل المسائل المتعلقة بالمجموعات السياسية التي يبلغ مجموعها اليوم ١٤ مجموعة . وأخيراً فإن إصلاح الدستور ، الذي هو موضع البحث حالياً ، من شأنه أن يساعد في تعزيز حكم القانون بأساليب أكثر حداثة .

٥٤ - وتعاني كولومبيا أيضاً من مشكلات اجتماعية هي مألوفة في أي بلد نام . فالفقر والإملاق يشكلان ، في رأي مستشار الرئاسة لشؤون التنمية الاجتماعية ، أرضاً خصبة لا لظهور مجموعات المفاوضين وتزايد نفوذها فحسب بل لتفشي العنف في كل أشكاله أيضاً . فلولا وجود بعض المشكلات الاجتماعية الخطيرة ، لما كانت ظاهرة القتل المأجورين مثلاً شائعة إلى هذا الحد . وهذا سبب من الأسباب التي حثت الحكومة على تبني مهمة وضع سياسة اجتماعية فعالة تقوم على ستة عناصر أساسية هي: توفير الصحة والتعليم الأساسي للجميع ، وزيادة فرص العمل ، ونشر الإصحاح ورفاهة الأسرة ، وتوفير المدخلات الأساسية لأصحاب المهن الحرة ذوي الموارد المحدودة ، وتحسين وإصلاح المساكن غير اللائقة .

٥٥ - وأحاط وزير الداخلية المقرر الخاص علماً بالخطوات التي اتخذتها الحكومة لمكافحة الاتجار في المخدرات وما يسمى عنف المجموعات شبه العسكرية . وأشار إلى المراسيم ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ الصادرة في نيسان/ أبريل ١٩٨٩ . وقال إنه أنشئت بموجب المرسوم الأول لجنة استشارية لتنسيق وشن حملة لمكافحة المجموعات شبه العسكرية . وتتألف هذه اللجنة من وزير الدفاع ووزير العدل ووزير الداخلية والقائد العام للقوات المسلحة ومفوض الشرطة ورئيس قسم الأمن الإداري . وأنشئت بموجب المرسوم الثاني قوة خاصة تتألف من ١٠٠٠ رجل تقريباً للقضاء على المجموعات شبه العسكرية ، وقوام هذه القوة عدد من أفراد الشرطة . والمرسوم الثالث يعدل قانون تنظيم الدفاع

الوطني (المرسوم ٦٥/٣٣٩٨) الذي كان قد سمح بإنشاء ما يسمى بمجموعات الدفاع عن النفس . ومن الآن فصاعداً ، لا يجوز تشكيل مثل هذه المجموعات إلا بتصريح من رئيس الجمهورية ، على أن يكون هدفها الوحيد هو هدف دفاعي . ولا يجوز للقوات المسلحة أن تزودها بالأسلحة ، ولو بشكل محدود . وبعد ذلك بوقت وجيز ، أصدرت الحكومة في حزيران/يونيه ١٩٨٩ المرسوم ١١٩٤ الذي يجرم تشجيع ما يسمى بالمجموعات شبه العسكرية أو تمويلها أو تدريبها أو الاشتراك فيها . بل وحتى قبل إصدار المرسوم ، أي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام ذاته ، عمدت الحكومة إلى غلق مراكز تدريب المجموعات شبه العسكرية في جيكان (بويكاكان) وبويرتو لوبيز (ميتا) وسانتا مارتا (مجدلينا) وبوغوتا (كونديناماركا) . ويغيد قسم الأمن الإداري أنه تم تصعيد العمليات ، بعد إصدار تلك المراسيم ، في مجدلينا الوسطى وأنطيوخيا وسانتاندر وقرطبة وليانوس الشرقية ، وأسير العديد من القتلة المأجورين العاملين لحساب المجموعات شبه العسكرية . وكان من بين هؤلاء ألونسو دي خيسوس فاكيرو أجوديلو الذي اشترك في مذابح لاروشيل والإديامانتي (بويكاكا) ولاهوندوراس ولانيغرا وبونتا كوكويتوس ، في أورابا ، وميور إسكينا (قرطبة) (١٦) .

٥٦ - وإثر سلسلة القتل التي حدثت في آب/أغسطس ١٩٨٩ ، والتي ذهب ضحيتها القاضي كارلوس فالينسيا والعقيد فرانكلين كوينتيرو قائد الشرطة ، ولويس كارلوس جالان مرشح الحزب الليبرالي لمنصب رئيس الجمهورية ، أصدرت الحكومة نحو عشرين مرسوماً . وتشتمل هذه المراسيم: أولاً ، تدابير محددة لمكافحة الاتجار في المخدرات ، مثل تسليم المجرمين كإجراء إداري ومصادرة الأملاك ؛ وثانياً ، تدابير ترمي إلى حماية القضاة ، إما مباشرة بزيادة الموارد المالية أو بتوفير ما يلزم لحماية هوية أولئك الذين يتخذون القرارات ؛ وثالثاً ، وضع بعض القيود على الضمانات الإجرائية لاتخاذ إجراءات أكثر صرامة لمكافحة الاتجار في المخدرات ضد ما يسمى بالمجموعات شبه العسكرية ؛ ورابعاً ، زيادة سلطات الجهاز العسكري على الصعيدين السياسي والقضائي ؛ وخامساً ، تحديد جرائم جديدة وتشديد العقوبات الموقعة على الجرائم المنصوص عليها حالياً . ووفقاً للمعلومات الواردة من قسم الأمن الإداري ، يتضح من الإحصاءات أن المراسيم المتعلقة بحالة الحصار والمصادرة في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه وآب/أغسطس بدأت تأتي بنتائج إيجابية . فمنذ شهر نيسان/أبريل ، تيسر تفكيك قواعد ما يزيد على ١٥ مجموعة مما يسمى بمجموعات شبه عسكرية في سان لويي وأنريجادو وبيلو وميديلين (أنطيوخيا) وبويرتو لوبيز وسان مارتين وبويرتو جايتان (ميتا) وبوغوتا وباتشو (كونديناماركا) وفاليدوبار (سيزار) وسيناليوخو (سوكري) وكالسي (فالي) وسيميتارا وبويرتو بارا (سانتاندير) (١٧) .

٥٧ - وبالرغم من التأييد الواسع الذي تلقته الحكومة للتدابير التي تتخذها من أجل القضاء على المجموعات شبه العسكرية وتجارة المخدرات الذين يمولونها ، أثبت بعض المنظمات غير الحكومية الكولومبية تحفظاتها للمقرر الخاص بشأن الأسلوب الذي تتبعه

الحكومة في تنفيذ هذه المهمة . حيث أعربت على سبيل المثال عن قلقها إزاء توسيع نطاق السلطات الممنوحة للقوات المسلحة من أجل الحفاظ على النظام العام ومكافحة الأنشطة الإجرامية . فهذه السلطات التي تُستعمل اليوم ضد الأشخاص المشتبه بأنهم يتجرون في المخدرات قد تستعمل غداً ضد مواطنين آخرين يعتبرهم الجهاز العسكري خطيرين . ومما تجدر ملاحظته بصورة خاصة السلطة الممنوحة للقضاة العسكريين والتي تسمح لهم بإصدار أمر بالقبض على شخص ما لمجرد الاشتباه في أنه اشترك في عمل إجرامي . كما أن مجرد الاشتباه هو مبرر كافٍ يسمح لمن يقوم بمهام الشرطة القضائية (أي الاستخبارات والقوات المسلحة) باعتقال أي أحد لمدة سبعة أيام عمل . وفي بعض الحالات قد تدوم مدة احتجاز الفرد ٢٦ أو ٢٧ يوماً قبل إحضاره أمام القاضي (١٨) . وقد أشار المرسوم رقم ١٨٥٦ ورقم ١٨٩٣ بشأن مصادرة أموال الأشخاص الذين يُدعى أن لهم صلة بتجارة المخدرات قلقاً مشابهاً لذلك فيما يخص احترام حكم القانون والضمانات الإجرائية التي تمنع الدولة من ارتكاب أعمال تعسفية . وهذا القلق منشأه أن صاحب الأملاك المصادرة مطالب بأن يثبت ، في غضون خمسة أيام ، أن هذه الأملاك "لم تكسب عن طريق ممارسة نشاط مخالف للقانون ولم تستخدم في سبيل ارتكاب جريمة" . وذلك يعني قلباً للمبدأ العام القائل بأن كل متهم يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته ، نظراً إلى أن المتهم مسؤول عن إثبات براءته في هذه الحالة (١٩) .

٥٨ - ومن بين المراسيم الصادرة في آب/أغسطس ، تجدر الإشارة إلى أن المرسوم رقم ١٨٥٥ يرمي إلى تلبية احتياجات رجال القضاء فيما يتعلق بالمرافق والحصول على المعدات اللازمة وتوفير الخدمات والقروض . ويعتمد المرسوم رقم ١٩٦٥ نظاماً لإدارة الموارد المخصصة لإعادة النظام العام . ويأخذ المرسوم رقم ١٨٩٤ بالإجراءات السريعة في تناول القرارات التي تتخذها محكمة العدل العليا فيما يخص مسألة الدستورية . وتأتي كل هذه التدابير تلبية للحاجة الماسة إلى دعم رجال القضاء وحمايتهم ، ولمناداة النقابة باتخاذ تدابير عاجلة وفعالة وفقاً لهذه الخطوط . أما فيما يخص المساعدة الخارجية التي تحصل عليها كولومبيا لمكافحة تجارة المخدرات ، فقد ركّز عدد من المنظمات غير الحكومية ورجال القضاء الذين التقى بهم المقرر الخاص على ضرورة استخدام هذه المساعدة أساساً لدعم حكم القانون ، وبالأخص القضاء ، عن طريق تزويده بمزيد من الموارد ، ولا سيما بالمرافق الفنية ، لتمكينه من مواجهة التحديات المتزايدة . وشكك بعض المنظمات غير الحكومية في الطابع الذي يكاد يكون عسكرياً بحتاً للمساعدة الأجنبية التي تتلقاها كولومبيا ، وقال إن الأسلحة والمعدات التي ترسلها بعض البلدان الصديقة هي أنسب لمكافحة التمرد منها لمكافحة تجارة المخدرات وما يسمى المجموعات شبه العسكرية .

٥٩ - وأخيراً ، أنزلت الحكومة عدداً من العقوبات الإدارية ببعض الأفراد في القوات المسلحة . من ذلك أنه في بداية عام ١٩٨٩ ، أقيّل العقيد لويس بوغوركين مونتويلا ، قائد كتيبة بويرتو بويكا باربولا ، بسبب علاقته ، فيما يبدو ، بما يسمى المجموعات

شبه العسكرية والعاملة في المنطقة . وفي ١١ أيار/مايو ١٩٨٩ ، أمر رئيس الجمهورية بعزل أربعة ضباط (هم ملازمان أولان ونقيب ورائد) مسؤولين عن ممارسة التعذيب وعن بعض حالات الاختفاء والإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي . وقد أدان النائب العام الضباط الأربعة وطلب إقالتهم . وأعفتهم وزارة الدفاع من واجباتهم ، إلا أنها لم تصرفهم . وأمر الرئيس في وقت لاحق بإقالتهم . واسترعى انتباه المقرر الخاص إلى هذه القضية كمثال على اعتراض القوات المسلحة على توقيع عقوبات إدارية تكون عبرة لمن يعتبر ، حتى في الحالات التي يثبت فيها اشتراك أعضاء القوات المسلحة في ما يسمى المجموعات شبه العسكرية . وبين القائد العام للقوات المسلحة الذي يتراءى أعلى المحاكم العسكرية ، للمقرر الخاص أن الأجهزة المختصة تظلم بمسؤوليتها في معاقبة مرتكبي الجنج أو الجرائم ، على أنه قال إن وزارة الدفاع لا تملك أي إحصاءات للعقوبات الإدارية والقضائية الموقعة على أعضاء المؤسسة لانتهاكهم حقوق الإنسان . ويعزى ذلك ، على حد قوله ، إلى أن القضايا من هذا القبيل قليلة ولا تبرر بالتالي إحصاءها بمعزل عن الجنج أو الجرائم الأخرى . وفيما يتعلق بهذه النقطة ، أشار العديد من المنظمات غير الحكومية إلى أن الإجراء الذي اتخذه الرئيس بإقالة أربعة ضباط انتهكوا حقوق الإنسان ينبغي أن يحتذى أكثر فأكثر ، نظراً إلى أن هناك في عديد الحالات ما يثبت وجود انتهاكات من هذا القبيل . وبدلاً من ذلك ، تطبق حالياً عقوبات إدارية ، ويفضل ترك هذه المسائل للمحاكم ، العسكرية عادة ، وهي محاكم عديمة النشاط عموماً .

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٠ - يعرب المقرر الخاص عن شكره للحكومة الكولومبية على دعوتها إياه لزيارة كولومبيا لا سيما في هذه الفترة الحاسمة من تاريخها . والمقرر الخاص يقدر تعاون الحكومة معه قبل الزيارة وأثناءها ، مما جعل الزيارة مفيدة وتستحق ما بذل في سبيلها من جهد .

٦١ - إن كولومبيا شهدت فترة متواصلة ومتطاوله من العنف متفاوت الدرجات والشدة ، منذ نيسان/ابريل ١٩٤٨ إثر اغتيال الزعيم الليبرالي خورخي إيليسير جارتان . كذلك ، تزايد كماً وكيفاً النشاطون في هذا الجو المتسم بالعنف . وظلت كولومبيا على مدى فترة مماثلة تعيش في ظل حالة حصار . وخلال السنوات العشر الفاصلة بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٥٨ ، يقدر أن ما بين ٣٠٠ ٠٠٠ و ٣٠٠ ٠٠٠ شخص لقوا حتفهم في المعارك التي دارت بين أنصار الحزب الليبرالي وأنصار الحزب المحافظ . وقد سمح اتفاق عام ١٩٥٨ الذي عقده الحزبان واتفقا بموجبه على تولي السلطة بالتناوب طيلة السنوات الست عشرة اللاحقة بوضع حد لهذا النوع من العنف . على أن بعض قطاعات السكان ، ولا سيما ذوي الايديولوجيات أو الافكار السياسية المختلفة عن الحزبين المحافظ والليبرالي ، شعروا أنهم استبعدوا من العملية السياسية أو وضعوا على هامشها .

٦٢ - وشعر عدد كبير من الكولومبيين الفقراء بأنهم منعوا من الاشتراك في الحياة السياسية . فكان هذا مصدراً آخر للعنف ، وهو عنف المفاويز . وأخذت مجموعات الفلاحين للدفاع عن النفس التي دعمها الحزب الليبرالي تتحول تدريجياً فأصبحت القوات الثورية المسلحة لكولومبيا وجيش التحرير الوطني . وهناك اليوم ثمانين مجموعة مفاويز ، بما فيها حركة "١٩ نيسان/ابريل" (M-19) التي ظهرت إلى حيز الوجود بعد أن شاعت ادعاءات بالتزوير أثناء الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٧٠ . وكانت الاهداف الرئيسية التي وجه إليها نشاط هذه المجموعات هي القوات المسلحة والشرطة . فانتظم السكان المدنيون في مجموعات مدنية للدفاع عن النفس من أجل مكافحة هؤلاء المفاويز ، ونُظِم ذلك بموجب الأمر رقم ٠٠٠٥ الصادر عن القيادة العليا للقوات المسلحة عام ١٩٦٩ ، ولائحة مكافحة التمرد (EJC 3-10) . ومع تفشي تجارة المخدرات في المجتمع الكولومبي بصورة متزايدة ، ظهر مصدر آخر من مصادر العنف في كولومبيا . إذ شرع بارونات المخدرات ، عن طريق الاستثمار ، في شراء الأراضي الواقعة في المناطق التي تسيطر عليها مجموعات المفاويز ، مما أدى بطبيعة الحال إلى نشوب نزاع بينهم وبين هذه المجموعات . كما وقع عدد من حوادث القتل نتيجة لحروب العصابات التي دارت بين الكارتلات بهدف السيطرة على الإقليم .

٦٣ - وتحقيقاً لاهدافهم أنشأ تجار المخدرات منظمات شبه عسكرية . وأولى تلك المجموعات مجموعة "Muerte a secuestradores" (الموت للخاطفين) التي أنشئت عقب

اختطاف إحدى بنات بارون كبير من بارونات المخدرات على أيدي بعض أعضاء حركة م-١٩ . ووفقاً لأحد تقارير قسم الأمن الإداري ، يستخدم القتلة المأجورون وبائعو المخدرات في بويرتو بويكاكا جمعية المزارعين ومربي المواشي في مجدلينا الوسطى كواجهة لمباشرة أنشطتهم غير القانونية . وبمرور الزمن ، بدأ بارونات المخدرات يسيطرون تدريجياً على العديد من مجموعات الدفاع عن النفس المدنية . ويقدر أن هناك اليوم ما يزيد على ١٤٠ مجموعة شبه عسكرية تعمل حالياً في كولومبيا . ويتولى تدريب المجموعات شبه العسكرية وتمويلها تجار المخدرات وربما قلة من ملاك الأراضي . وهي تعمل بالتعاون جدّ الوثيق مع بعض عناصر القوات المسلحة والشرطة . ومعظم حوادث القتل والمذابح التي ترتكبتها المجموعات شبه العسكرية تحدث في مناطق تعج بالمسلحين . وتستطيع المجموعات شبه العسكرية أن تتحرك بسهولة داخل مثل هذه المناطق حيث ترتكب جرائم القتل دون تعرضها إلى العقاب . وكما يتضح من التقرير ، يفض العسكريون وأفراد الشرطة نظرهم ، في بعض الحالات ، عما تقتتره المجموعات شبه العسكرية أو يدعمونها عن طريق منح أعضائها جوازات المرور الأمن أو بإعاقة التحقيق . ويذكر على سبيل المثال أن مدير إدارة التحقيق الجنائي الوطنية أثناء مذبحة لاروشيل قال إن أكثر ما يقلقه هو أن التحريات المعهود بمسؤوليتها إليه تكشف عن عدد متزايد من الأدلة على تساهل بعض أفراد الشرطة والجيش وتسامحهم مع المجموعات اليمينية المتطرفة ودعمهم لها . وقال "إننا نجري حالياً تحقيقات خطيرة جداً ، وقد تعرض رجالنا لمضايقات من أولئك الأشخاص ، وهددهم بعض أفراد الشرطة الوطنية . والشرطة القضائية الفنية ينتابها الخوف . ومن باب اللامسؤولية ادعاء ما يخالف ذلك" .

٦٤ - والمجموعات شبه العسكرية هي أهم مصدر من مصادر انتهاك الحق في الحياة في المجتمع الكولومبي اليوم . فلم ترتكب معظم جرائم القتل والمذابح على أيديها فحسب ، بل إنها ساهمت في تفشي ظاهرة الإفلات من العقاب ، أي إدراك مرتكبي تلك الجرائم أنهم لن يخضعوا للإجراءات التي يوجبها القانون ولن يعاقبوا على أفعالهم الشريرة . ويقتضي الأمر بالتالي اتخاذ تدابير بليغة الأثر لتبديد هذا الجو الموحى بالإفلات من العقاب ووضع حد لحالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي التي تحدث وكأنها جزء من الحياة العادية . ومثل هذه السياسات تستدعي لا فقط إرادة سياسية قوية ، بل توفير بعض الموارد والخبرة الفنية أيضاً . وبوسع المجتمع الدولي أن يقدم مساعدته في هذا المجال بالذات ، كلما كان ذلك مناسباً وبموافقة كولومبيا .

٦٥ - إن عملية البحث عن أي حل لمشكلة العنف الذي يعاني منه المجتمع الكولومبي اليوم ، لا بد من أن تتصدى لمشكلة المجموعات شبه العسكرية . والحكومة واعية بهذه الحقيقة وقد اتخذت بعض التدابير لمكافحة تلك المجموعات . فبموجب المرسوم ٨١٣ أنشئت لجنة استشارية لمكافحة المجموعات شبه العسكرية . وعهدت إلى هذه اللجنة وضع خطة عمل لمكافحة المجموعات شبه العسكرية . كما أنشئت بموجب المرسوم ٨١٤ قوة خاصة

تتألف من نحو ١٠٠٠ رجل لمكافحة هذه المجموعات . وأحيط المقرر الخاص علماً بأن بعض النجاح تحقق في الحرب ضد هذه المجموعات ، وتم حلّ ١٧ مجموعة منها . ومع ذلك ، لا يزال الأمر يقتضي بذل الكثير من الجهود ، علماً بأنه لا تزال هناك ١٤٠ مجموعة . ويقر المرسوم ٨١٦ دور مجموعات الدفاع عن النفس المنشأة وفقاً للأصول على ألاّ يتم ذلك إلا بناء على مبادرة الرئيس الذي يصدر مرسوماً في هذا الشأن يتعين أن يوقع عليه وزير الدفاع والحكومة . ولا يجوز تجنيد المدنيين إلا لأغراض الدفاع . وألغى التشريع السابق الذي كان يسمح للقوات المسلحة بمنح مجموعات الدفاع عن النفس أسلحة توزيعها مقيّد .

٦٦ - وينبغي بذل جهود على كل المستويات لحلّ كل المجموعات شبه العسكرية غير المصرح بها والتي لا يُنظمها قانون . وينبغي أن ينفذ بالكامل المرسوم ٨٩/١١٩٤ الجديد الذي يرمي إلى معاقبة أولئك الذين يعاضدون المجموعات (شبه العسكرية) للقتلة المأجورين أو يمولونها أو يدربونها أو يشتركون فيها ، ولا ينبغي الاستهانة بجسامة هذه المهمة . وهذه التدابير ستلقى بلا شك مقاومة لا في صفوف العسكريين والشرطة فحسب ، بل كذلك في صفوف نخبة السياسيين والاقتصاديين التقليديين الذين يفضلون إيلاء الأولوية لمكافحة مجموعات المفاويز . ولكن ، إذا ما أريد النجاح في معالجة مشكلة العنف ، فلا بد من مواجهة مشكلة وجود المجموعات شبه العسكرية .

٦٧ - وإلى جانب حلّ المجموعات شبه العسكرية ينبغي عزل كل العاملين في القوات المسلحة والشرطة الذين تعاونوا مع تلك المجموعات أو القتل المأجورين أو تجار المخدرات أو قدموا لهم الدعم . وترى الحكومة أن أغلبية رجال الشرطة والعسكريين لا علاقة لهم بتجار المخدرات ، وإلا لما تكللت مختلف التدابير ضدهم بالنجاح . وقد رثي أنه في إمكان السلطة التنفيذية ومن واجبها عزل أفراد القوات المسلحة المشتركين في تلك المجموعات ، باتخاذها تدابير إدارية وممارستها السلطات التي يخولها الدستور لرئيس الجمهورية فيما يتعلق بحرية تعيين أو عزل مأموريه . إذ أن الفقرتين ١ و ٥ من المادة ١٢٠ من الدستور تمنح الرئيس سلطة القيام بذلك ، في حين أن الفقرة ٤ من المادة ١٢٥ من المرسوم ٩٥ لعام ١٩٨٢ والفقرة ٤ من المادة ١١١ من المرسوم ٩٦ لعام ١٩٨٩ تمنحان سلطة عزل أعضاء القوات المسلحة من وظائفهم . وقد بدأت الحكومة فعلاً في القيام بذلك . إذ أنها مارست سلطتها بإقالة أربعة ضباط من الشرطة بعد إدانتهم بالتسبب في اختفاء عدد من الأشخاص وممارسة التعذيب وارتكاب القتل . وشمة على سبيل المثال أيضاً قضية العقيد لويس باهوركينز مونتيا ، قائد كتيبة بيورتو بوياسا ، الذي أعفي من مهامه بعد ثبوت علاقته بالمجموعات شبه العسكرية في المنطقة . ونفس هذا القول يمكن أن يصدق أيضاً على العقيد ديفغو هيرنان فيلانديا بوستراينا ، قائد كتيبة سانتاندر في أوكانا . على أن الأمر يستدعي تصميماً على بذل المزيد من الجهد لإقالة هؤلاء الضباط من القوات المسلحة والشرطة .

٦٨- وشمة مجال آخر يستلزم تعجيل النظر فيه وهو إقامة العدل . فكما يتضح من التقرير ، لقي عدد كبير جدا من القضاة والمحققين والشهود حتفهم ، أو أنهم مهددون بالقتل أثناء أداء واجباتهم . ويهيمن على هذه المجموعات من الناس جو من الخوف الحقيقي ، مما يعرقل إقامة العدل ويسهم في تفشي ما يسمى بالإفلات من العقاب . فلا الشهود يمكنهم الإدلاء بشهادتهم ، وحتى إن أدلوا بأقوالهم ، فهم يتراجعون عنها لاحقا بسبب ما يتعرضون له من تهديد وخوفهم من أن يقتلوا . وليس من الممكن إجراء التحقيقات على النحو الواجب . وبالتالي يطوى العديد من الملفات لعدم توفر الأدلة . أما بالنسبة إلى الملفات القليلة التي تحتوي على بعض الأدلة ، فقد لا يسمع القاضي إصدار حكم العدالة دون خوف أو تحيز . وتكون النتيجة في آخر المطاف أن يفلت المذنب من العقوبة بسبب عدم توفر الأدلة . ومن هنا ، تصبح مسألة توفير الحماية المناسبة لكل أولئك المشتركين في إقامة العدل مسألة ذات أولوية عليا .

٦٩- والحكومة واعية بهذه المشكلة . ففي ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، أصدرت مرسوما يقضي بإنشاء صندوق لتوفير الموارد اللازمة للحماية الفعالة للقضاة وأفراد أسرهم . على أنه حتى تاريخ زيارة المقرر الخاص لم ينشأ أي صندوق بسبب انعدام الموارد . وانعدام الموارد هو السبب أيضا في عدم توفير الحماية للشهود . وقد حاول قسم الأمن الإداري وإدارة التحقيق الجنائي أن يمنحا ، في حدود ما تسمح به مواردهما المحدودة ، الحماية لبعض الشهود ، إلا أن هذا المسعى لم يكلل بالنجاح عموما . وقيل للمقرر الخاص إنه في الحالات القليلة التي جرى فيها تغيير اسم الشاهد وبطاقة هويته ومكان إقامته فإن الشاهد قتل رغم ذلك . ولذلك ، فإن إنشاء صندوق يسمح بتوفير الحماية المناسبة للساخرين على إقامة العدل هو أمر أساسي في هذه المرحلة من تاريخ كولومبيا ، وهو مجال يستطيع المجتمع الدولي أن يمد يد المساعدة فيه .

٧٠- وتعزيز آليات التحقيق الجنائي لا سيما من قبل الشرطة القضائية يتوجب اعتباره مسألة ذات أولوية قصوى . وقد زار المقرر الخاص إدارة التحقيق الجنائي ، وهي الوحدة الفنية للشرطة القضائية ، وأعجب بما أبداه موظفوها من عزم ومعنويات مرتفعة ، بالرغم من الصعاب الكبرى التي يواجهونها . إذ أن المحققين مضطرين لا إلى العمل في ظروف هشة للغاية فحسب ، بل إنهم يفتقرون أيضا إلى البنية الأساسية التي تضمن لهم فعالية العمل وإلى العدد الكافي من الموظفين المدربين ووسائل الاتصال اللازمة والخبراء الفنيين للتمكن من إجراء التحقيق الفعال . وقال مدير سابق في الإدارة إنه لا يجري تطبيق المراسيم الحكومية التي تقتضي من الشرطة والجيش توفير الدعم والحماية للجان التحقيق القضائية ، نظرا إلى أن الشرطة والجيش يقولان دائما إن ما يتوفر لديهما من موظفين أو بنزين أو وقت ليس كافيا أو إن موظفيهما يقومون بمهام حفظ النظام العام . وهذه الإدارة تلعب الدور الأساسي الذي يضمن عدم إفلات

الأشخاص الذين يرتكبون الجرائم ، بما في ذلك جرائم القتل ، من المحاكمة . ينبغي تعزيز هذه الإدارة إلى حد كبير . وفي وسع المجتمع الدولي إذن أن يساعد الإدارة المذكورة في مجال التدريب وبتوفير وسائل الاتصال والخبرة الفنية . ومن المهم للغاية أن يجري التحقيق الواجب في كل قضايا القتل ، وأن يعاقب الأشخاص المسؤولون عنها أيما كانوا وأن يؤدبوا وفقا لأحكام القانون .

٧١- ويلزم الإقرار المتزايد بالدور المهم الذي يقوم به القضاء واحترامه ، وأن ينعكس ذلك في شروط العمل وظروفه . وأحاطت جمعية القضاة المقرر الخاص علما بأن مرتبات رجال القضاء ، في المتوسط ، تقل عن مرتبات الموظفين الرسميين ذوي المستوى التعليمي الأدنى . وحتى المحامون العاملون في مكتب النائب العام يتقاضون في المتوسط مرتبا يزيد على مرتبات القضاة بما يساوي ١٠٠ دولار على الأقل . ولا يتمتع الحكام والقضاء بأي ضمان اجتماعي ولا توفر لهم المساكن أو المكتبات لتمكينهم من إنجاز عملهم بصورة فعالة . ومن الضروري إذن النظر في شروط وظروف عمل رجال القضاء .

٧٢- ومن الملاحظ أن أسوأ مجموعات القتلة هي مجموعات الفلاحين والعمال . وكما قال أحد الأشخاص المقرر الخاص ، فإن كل فلاح هو بمثابة المغوار المحتمل . وبالتالي ينبغي التصدي للأسباب الجذرية التي تولد الاستياء لدى الفلاحين والعمال . لذلك ، من الأهمية بمكان وضع برامج عمل عاجلة لتحقيق العدل الاجتماعي كي تتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين والعمال تحسنا كبيرا . وما يجري من الإصلاحات الديمقراطية يجب أن يتم على نحو يجعل من الفلاحين والعمال لا مجرد متفرجين بل مشاركين فعلا في العملية الديمقراطية واتخاذ القرارات . وينبغي الاعتراف الواجب بدور المجموعات التي تعمل بالتعاون مع الفلاحين والعمال ، سواء كانت أحزابا سياسية أو نقابات أو مجموعات مربين أو منظمات غير حكومية معنية بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومسائل حقوق الإنسان ، وأن يهيأ لها المناخ الملائم لكي تعمل دون تعرض إلى أي تخويف من أي جهة . ويبدو أن هناك حملة مركزة تشنها المجموعات شبه العسكرية والمجموعات اليمينية المتطرفة للقضاء على تلك المنظمات أو تعطيل عملها . وقد اتخذت الحكومة فعلا بعض التدابير لمعالجة الأسباب الجذرية . ويذكر على سبيل المثال الحوار الدائر مع مجموعات المفاوضين ، والبرامج الرامية إلى ضمان الصحة والتعليم الأساسي للجميع . وزيادة فرص العمل ، والإصلاح الزراعي ، وتحسين المساكن غير اللائقة وملاحها . ومن المأمول أن تسمح مكافحة المجموعات شبه العسكرية وتجارة المخدرات بالقضاء على الخطر المهدد لهذه المبادرات أو الحد منه . ومن ثم تشجع قيام حوار سليم وبناء . ولعل هذا يؤدي إلى التوفيق بين مختلف قطاعات السكان ، واتفاق الآراء في المجتمع على ضرورة أن تكون كولومبيا مجتمعا للجميع ويسوده السلم والديمقراطية وحكم القانون والعدل الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان .

٧٣- ومن الضروري ، في مجتمع شهد هذا النوع من العنف ، أن تنظم حملة متواصلة لتعزيز حقوق الإنسان وأهمية احترامها . ويلزم التشديد على حقوق الإنسان في نطاق أنشطة القوات المسلحة والشرطة ، وتأديب ومعاينة كل من ينتهكها . كما ينبغي أن يكون تعليم حقوق الإنسان إلزاميا لكل المسؤولين الحكوميين وفي كل المؤسسات التربوية .

٧٤- ولا شك في أن الجهود التي يبذلها في هذا الصدد بصورة خاصة مستشار الرئاسة لشؤون حقوق الإنسان تستحق الثناء ، وينبغي تأييدها . وتجدر الإشارة أيضا إلى تعيين أمناء المظالم البلديين . وقد التقى المقرر الخاص بعدد منهم . وبدا أن بعضهم يعرف دوره ، على أن البعض الآخر لا يعرفه . وبعضهم كان يعمل لا في ظروف صعبة فحسب ، بل تحت التهديد بالقتل أيضا . وهناك احتمال أن يتمكن أمناء المظالم البلديين من القيام حقا بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على المستوى الشعبي . وينبغي بالتالي تدعيم مركزهم ، ووضع الموارد اللازمة تحت تصرفهم لكي يتمكنوا من أداء وظيفتهم بصورة فعالة .

الحواشي

(١) إن أهم وأحدث المراجع حول العنف في كولومبيا هي التالية: Colombia: Violencia y Democracia من تحرير غونزالو سانشينز، وقد نشرته الجامعة الوطنية في كولومبيا وكولسينشياز ، بوغوتا ١٩٨٨ ، وكذلك: Crónica de Dos Décadas de Política Colombiana 1968-1988, by Daniel Pecaut, المجلد ٢١ ، بوغوتا ، ١٩٨٨ .

(٢) يستخدم هذا الاصطلاح في كولومبيا كما في أقطار أخرى كمرادف لفِرَق الموت ، ولا يعني بالضرورة اشتراك أفراد من قوات حفظ الأمن والنظام ، رغم وجود أدلة على مثل هذا الاشتراك في حالات معينة . غير أن شيوع استخدامه يشير كما يبدو إلى وجود علاقة وثيقة في أذهان الناس بين هذه المجموعات وبين أفراد قوات حفظ الأمن والنظام .

(٣) Informe Confidencial (معلومات سرية) ، قسم الأمن الإداري في ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٧ . وقد نشرت المعلومات الواردة في هذا التقرير عام ١٩٨٨ عندما عقدت مناقشة برلمانية حول الموضوع .

(٤) اجتماع بين المقرر الخاص وممثلي الرابطة الوطنية للقضاة وهم السيد هيلموت روميرو ديفيا والسيد غريغوريو أوفيدو أوفيدو ، نائب رئيس الرابطة ومستشارها القانوني على التوالي ، يوم ١٨ تشرين الأول/أكتوبر في بوغوتا .

(٥) إن مذبحه لاروشيا ، بمقاطعة سانتاندر ، وقعت في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ . وأما الثلاثة الذين نجوا منها ، وهم السيد آرتورو سالغادو غارزون ، والسيد مانويل ليبرادو دياز نافاس ، والسيد ويلسون مانتيلاهم محققون من قسم التحقيقات الجنائية .

الحواشي (تابع)

- (٦) Informe Confidencial (معلومات سرية) قسم الأمن الإداري ، ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٨ .
- (٧) بيان أدلى به رئيس قسم الأمن الإداري أمام اللجنة الأولى لمجلس شيوخ الجمهورية ، المرفق جيم ، ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .
- (٨) المرجع نفسه .
- (٩) Investigación del Genocidio de las Fincas "La Honduras" y "LaNegra", Confidential, DAS, 15 April 1988.
- (١٠) المرجع نفسه .
- (١١) الموت للخاطفين (Muerte a Secuestradores (MAS)) واحدة من أولى المجموعات شبه العسكرية . يعود تشكيلها إلى عام ١٩٨١ عندما خطفت ال (م - ١٩) ابنة واحد من أبرز أعضاء كارتل ميديلين . ورداً على ذلك ، نظم الكارتل هذه المجموعة شبه العسكرية ونجح في تحرير الضحية المخطوفة دون دفع فدية على ما يبدو .
- (١٢) Carta de la Unión Patriótica al Presidente Barco, 5 February 1989 .
- (١٣) انظر الفقرة ٣٤ .
- (١٤) المرجع نفسه .
- (١٥) انظر الجدول الخامس .
- (١٦) Balance de la gestión oficial contra los grupos de sicarios y el narcotráfico ، قسم الأمن الإداري ، ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .
- (١٧) المرجع نفسه .
- (١٨) Las otras caras de la guerra a la mafia ، لجنة الحقوقيين الاندية ، الفرع الكولومبي ، ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .
- (١٩) المرجع نفسه .
